إرادة على
قدر التحدي

تقرير حوكمة الشركات
لعام ٢٠١٨

الفهرس

١.		رسالة رئيس مجلس الإدارة	٧
٢.		نظام الحوكمة	٨
	٢,١	مبادئ الحوكمة	٨
	٢,٢	حقوق المساهمين وطرق التواصل	٨
	٢,٣	المسؤولية الاجتماعية	٩
	٢,٤	قواعد السلوك المهني	٩
	٢,٥	تضارب المصالح وتعاملات الأطراف ذات العلاقة	١٠
٣.		مجلس الإدارة	١١
	٣,١	دور مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	١١
	٣,٢	مجلس الإدارة ومؤهلات أعضائه	١١
	٣,٣	انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	١٢
	٣,٤	التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة وتدريبهم	١٢
	٣,٥	مسؤوليات مجلس الإدارة	١٢
	٣,٦	اجتماعات مجلس الإدارة	١٣
	٣,٧	أمينة سر مجلس الإدارة	١٣
٤.		اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	١٤
	٤,١	لجنة التدقيق والالتزام	١٤
	٤,٢	لجنة المخاطر	١٥
	٤,٣	اللجنة التنفيذية	١٧
	٤,٤	لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة	١٧
٥.		الإدارة التنفيذية	١٩
٦.		اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية	١٩
٧.		إدارة المخاطر	٢١
٨.		أمن المعلومات	٢٣
٩.		الإطار الرقابي لدى البنك التجاري	٢٣
	٩,١	الالتزام	٢٤
	٩,٢	التدقيق الداخلي	٢٥
	٩,٣	التدقيق الخارجي	٢٦

الإفصاحات		٢٨
١.	أعضاء مجلس الإدارة	٢٨
٢.	التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه	٣١
٣.	تاريخ اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها	٣١
٤.	أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	٣٤
٥.	تاريخ اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وحضورها	٣٤
٦.	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٣٥
٧.	مكافآت الإدارة التنفيذية	٣٥
٨.	قائمة أعضاء الإدارة التنفيذية	٣٥
٩.	هيكل الملكية	٣٩
١٠.	الإفصاحات العامة	٣٩
١١.	المخالفات	٣٩
١٢.	النزاعات	٣٩
١٣	النطاق	٣٩

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادىء الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي ٤٠

أفتخر بأنني قطري

نفخر بكوننا بنكاً قطريا ونعتز ببلدنا وهويتنا الوطنية. وكجهة عمل رائدة في القطاع الخاص، نقدم الدعم في كافة النواحي الممكنة ونلتزم بمسؤوليتنا تجاه التنوع الاقتصادي والاستدامة في قطر. كما نحرص على توفير أحدث الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة، إلى جانب تطوير رأس المال البشري من خلال الاستثمار في الأفراد وفي المجتمع على حد سواء.

١. رسالة رئيس مجلس الإدارة

حضرة مساهمي البنك التجاري،

يسرّ مجلس إدارة البنك التجاري أن يقدّم التقرير السنوي للحوكمة لعام ٢٠١٨ وفقاً للمبادىء التوجيهيّة والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي في ٢٦ يوليو ٢٠١٥ بموجب التعميم رقم ٢٠١٥/٦٨، وقانون الشركات التجاريّة (الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥)، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونيّة المدرجة في السوق الرئيسيّة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، وكافة القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء في دولة قطر.

يرى مجلس الإدارة أنّ الحوكمة الرشيدة تشكّل عاملاً أساسياً لضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بما يصبّ في مصلحة جميع المساهمين. كما يدرك المجلس أنّ طريقة التفاعل مع أصحاب المصالح هي السبيل لنجاح أعمال البنك وأنّ شفافية الإفصاح تساعد المستثمرين في قراراتهم الاستثماريّة.

إنّنا نستمرّ في تعزيز نظام الحوكمة في البنك في ظلّ تطوّر أعمال البنك والتغير في المتطلّبات التنظيميّة. ويعكس هذا التقرير أفضل ممارسات الحوكمة التي اعتمدها البنك التجاري، ويسلّط الضوء على الطريقة التي اتّبعناها في تطبيق المبادئ والأحكام الخاصة بقوانين الحوكمة وأنظمتها المرعيّة الإجراء.

في خلال العام ٢٠١٨، تمّت مراجعة مستندات الحوكمة الأساسيّة ضمن البنك وأهمها ميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق لجان مجلس الإدارة، كما تمّ تحديث كلٍ منها لتتوافق مع نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة والتغييرات التي استجدت ضمن أعمال البنك. وقد سرّنا الترحيب بسعادة السيّد خلف أحمد المناعي كممثّلٍ جديدٍ لشركة قطر للتأمين (عضو مجلس إدارة) وأجرينا التغييراتٍ اللازمة على الهيكليّة التنظيميّة لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة.

وواصل مجلس الإدارة، في إطار دعمه للخطّة الاستراتيجيّة الخمسيّة للبنك، العمل عن كثب مع فريق الإدارة التنفيذيّة لتحقيق رؤيتنا في أن نصبح أفضل بنكٍ في دولة قطر معروفٍ بمعاييره الخمسة الأساسيّة، وهي: جودة أرباح الشركات، وخدمة العملاء، والإبداع والابتكار، والثقافة، والامتثال. ويُعدّ "الامتثال" من ضمن هذه المعايير الخمسة جزءاً جوهرياً من استراتيجيّة البنك التجاري التي تعتبر أنّ الحوكمة الرشيدة هي الركيزة الأساسيّة للنمو.

لقد انعكست الإجراءات التي اتّخذناها في إطار خطتّنا الاستراتيجيّة الخمسيّة على تحسّن الأداء المالي للبنك، وأصبحت السوق تقرّ بإنجازاتنا، كما تبرهن الجوائز التي حصدناها مثل جائزة "أفضل بنك في دولة قطر لعام ٢٠١٨" من مجلّة "غلوبال فاينانس"، وجائزة "أفضل بنك للتحويلات المصرفيّة في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٨" بالإضافة إلى جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفيّة للأفراد في دولة قطر لعام ٢٠١٨" من قبل The Asian Banker. ويتمتّع البنك التجاري بتصنيفات ائتمانيّة قويّة وهي "A٣" من مؤسّسة موديز و"A" من وكالة فيتش و"BBB+" من وكالة ستاندرد أند بورز. وقد تجلّت ثقة المستثمرين الدوليّين بقوّة البنك التجاري من خلال الجودة العالية والتنوّع الجغرافي للبنوك والمستثمرين المشاركين في إصدارات الديون الرئيسيّة الخاصة بنا في العام ٢٠١٨.

امتثل البنك التجاري لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والمبادئ التوجيهيّة للحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وكافة متطلّبات الإفصاح (بما في ذلك التقارير المالية)، كما تستلزم بورصة قطر والهيئات التنظيميّة الأخرى كونه شركة قطريّة مدرجة في البورصة تمارس الأنشطة المصرفيّة.

في الختام، أشكر بالنيابة عن مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذيّة كافة المساهمين على ثقتهم ودعمهم المستمرّين.

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

٢. نظام الحوكمة

تتمحور الحوكمة الفعالة بشكل أساسي حول اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق الضوابط والموازين المناسبة عبر المؤسسة لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة في كل وقت. وتشمل الحوكمة الإجراءات والأسس التي تؤثر على طريقة توجيه المؤسسة وإدارتها ومراقبتها بالإضافة إلى طريقة الإبلاغ عن أنشطتها، بما في ذلك: عوامل الرقابة الداخلية وقواعد السلوك ووظائف إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الخاصة بها والتدقيق الداخلي والخارجي واللجان الرسمية التي تعزز الشفافية وتسمح بتطبيق إدارة فعالة لما فيه مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح.

وقد أُدرجت القواعد والإجراءات الأساسية الخاصة بحوكمة البنك التجاري في ميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تعكس هذه المواثيق أعلى معايير السلوك الأخلاقية في تطبيق مبادىء الحوكمة، والمتطلبات الرقابية المنصوص عليها في:

- التعليمات والإرشادات الصادرة عن مصرف قطر المركزي في ٢٦ يوليو ٢٠١٥ بموجب تعميم رقم (٢٠١٥/٦٨) (إرشادات حوكمة الشركات الصادرة مصرف قطر المركزي)؛
- قانون الشركات التجارية الصادر بموجب قانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥؛
- نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).

تعتمد هذه المواثيق أفضل المعايير الدولية لحوكمة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) ومؤسسة التمويل الدولية (IIF).

وفي عام ٢٠١٨، تم تحديث كل من ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان الالتزام بأحكام نظام حوكمة الشركات الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وعقب اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك التجاري بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٨، تم تعديل نظامه الأساسي إلتزاماً بأحكام قانون الشركات التجارية ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ويمكن الاطلاع على هذه المواثيق والنظام الأساسي على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa.

٢,١ مبادئ الحوكمة

يدرك مجلس الإدارة أن تطبيق المعايير الصحيحة في إطار الحوكمة هو ضرورة للحفاظ على ثقة أصحاب المصالح، والتي تشكل عاملاً أساسياً في تنمية الأعمال وتحقيق الاستدامة والربح. وبالتالي، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة بما فيها العدالة، والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين، والشفافية والإفصاح، ودعم قيم المسؤولية الاجتماعية للبنك، وتقديم مصلحة البنك العامة وأصحاب المصالح فيه على المصلحة الخاصة، فضلاً عن أداء واجباتهم والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وإخلاص. ويتم تطبيق هذه المبادئ عبر أعضاء مجلس إدارة مؤهلين، وبالتعاون مع فريق إدارة تنفيذية متمرس وذو كفاءة عالية. ويحرص مجلس الإدارة على التزام البنك بهذه المبادئ عند ممارسة الأنشطة اليومية وفي كافة الأوقات.

٢,٢ حقوق المساهمين وطرق التواصل

لقد تم توسيع نطاق مسؤوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المنصوص عليها في ميثاق الحوكمة خلال عام ٢٠١٨ لتشمل مصالح البنك بالإضافة إلى الشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح لتحقيق المصلحة العامة وتعزيز الاستثمار في الدولة والمجتمع، وفقاً للمادة رقم (٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يحرص البنك التجاري على تطبيق المساواة بين مساهميه، ويظهر ذلك من خلال النظام الأساسي وميثاق الحوكمة والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- معاملة المساهمين من الفئة نفسها على قدم المساواة بالإضافة إلى المساواة بين المساهمين ضمن فئات أسهم أخرى دون الإخلال بحقوق الأولوية؛
- حماية مساهمي الأقلية في المعاملات الرئيسية؛
- حق التصويت؛
- الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة فيها بصورة شخصية أو بالوكالة؛
- الموافقة على توزيع الأرباح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

إن التواصل الفعال والشفاف هو الذي يرتكز على النزاهة، الانتظام في الوقت، وتوفير المعلومات ذات الصلة مع الأخذ دائماً بعين الإعتبار بأن الإفصاح لا يتعارض مع واجبات مجلس الإدارة بحماية استدامة البنك على المدى البعيد، أو يكون في مصلحة بعض المساهمين دون غيرهم.

ووفقاً للنظام الأساسي وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك، يحرص البنك التجاري على الحفاظ على تواصل إيجابي وفعّال مع المساهمين، مما يمكنهم من معرفة أعمال البنك ووضعه المالي ومستوى أداءه التشغيلي واتجاهاته، والمشاركة الفعّالة في اجتماع الجمعية العمومية وممارسة حقهم في التصويت. وفي عام ٢٠١٨، استحدث البنك التجاري منصب "رئيس علاقات المساهمين" للإشراف على قنوات التواصل مع المساهمين بشكل فعّال، وتلقي الآراء والشكاوى الخاصة بهم وإطلاع مجلس الإدارة عليها.

وبالإضافة إلى التقرير السنوي واجتماعات المساهمين الرسمية، يُقدم البنك التجاري بصورة منتظمة مجموعة واسعة من المعلومات للمساهمين عبر موقعه الإلكتروني www.cbq.qa والذي يحتوي على مواثيق الحوكمة، والبيانات المالية وغير المالية الخاصة بالبنك.

٢,٣ المسؤولية الاجتماعية

يحدد ميثاق الحوكمة إلتزام البنك التجاري طويل الأمد بالمسؤولية الاجتماعية، والذي يتضمن أحكام المادة رقم ٣٩ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية المتعلقة بتطوير المجتمع والمحافظة على البيئة، ويحتوي التقرير السنوي على تقرير مفصل حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بالبنك خلال عام ٢٠١٨.

٢,٤ قواعد السلوك المهني

بالإضافة إلى مواثيق الحوكمة، فان مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد قواعد السلوك المهني فضلاً عن مراجعة سياسات البنك وإجراءاته الداخلية التي يلتزم بها مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.

تعد قواعد السلوك المهني بمثابة دليل للسلوك المهني اليومي الذي يتوجب على مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية وموظفي البنك الإلتزام به. وتشمل هذه القواعد القوانين والأنظمة المطبقة وأعلى معايير السلوك التي يجب على الموظفين الإطلاع عليها والإلتزام بها خلال تأديتهم لنشاطاتهم وأعمالهم اليومية. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم مجلس الإدارة بمعايير سلوك إضافية محددة في ميثاق مجلس الإدارة.

وتنطبق هذه القواعد على الشركات التابعة للبنك وموظفي الإسناد الخارجي وهي تغطي المسائل المحددة أدناه:

- الإلتزام بالقوانين والأنظمة؛
- سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- القيود المتعلقة بقبول الهدايا والعمولات؛
- تفادي تضارب المصالح؛
- توفير خدمات عالية الجودة وتحقيق الفعالية التشغيلية؛
- حماية موجودات الشركة واستخدامها بالشكل المناسب؛
- منع التداول بناءً على معلومات داخلية؛
- العلاقات مع وسائل الإعلام؛

- التبليغ عن الخروقات في مكان العمل؛
- العلاقة بين الموظفين والبنك؛
- استخدام المعلومات السرية والداخلية والمعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح؛
- معلومات الموظفين الشخصية وإحترام الخصوصية؛
- إحترام حقوق الإنسان ومنع التمييز في مكان العمل.

٢,٥ تضارب المصالح وتعاملات الأطراف ذات العلاقة

وضع البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد منح التسهيلات الإئتمانية والعمل في مؤسسات أخرى والعضوية في مجالس إدارات أخرى والمصالح التجارية والتعامل مع أطراف ذات علاقة وأي معاملات/مواقف تثير التساؤلات أو الشكوك لاحتمال وجود حالات تضارب مصالح. وقد تم توثيق هذه الإجراءات في قواعد السلوك المهني وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك وهي تنطبق على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الآخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومزودي الخدمة وغيرهم).

و بناءً على ميثاق الحوكمة، على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح الإلتزام بما يلي:

- تفادي أي مواقف قد تؤدي إلى حالة تضارب مصالح فعلية أو نظرية؛
- التصرف بمسؤولية واحترام والبقاء بعيداً عن أي تأثير قد يؤدي إلى فقدان الموضوعية في التعامل مع عملاء البنك أو مع البنك نفسه؛
- حماية الموظفين الذين يقومون بإعداد تقارير تضارب المصالح من أي رد فعل سلبي من قبل الأشخاص المذكورين في هذه التقارير؛
- تجنب التماس الهدايا من عملاء محتملين أو حاليين أو بائعين أو أي شخص أو شركة أخرى؛
- عدم الإفصاح عن معلومات داخلية إلى أطراف خارجية قد تكون لديها نية للاستفادة من الإفصاح؛
- منع الأفراد من استخدام المعلومات المتعلقة بالبنك لمكاسب شخصية؛
- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة إلى العامة/أصحاب المصالح.

أما فيما يتعلق بالتداول بناءً على معلومات داخلية، فقد وضع البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد تداول الأوراق المالية، وقد تم توثيقها في ميثاق الحوكمة. وبشكل عام، ووفقاً للنظام الداخلي لبورصة قطر، يُحظر على أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذية وموظفيه إستغلال المعلومات الداخلية المتعلقة بالبنك للتداول بأسهمه لغرض الإنتفاع الشخصي أو تحقيق المنفعة للآخرين، أوالإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها إلى بورصة قطر بعد والتي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية أو التداولات في بورصة قطر.

تعاملات الأطراف ذات العلاقة

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة، وتستلزم المعاملات الجوهريّة للأطراف ذات العلاقة موافقة المساهمين اللاّحقة في إجتماع الجمعيّة العموميّة السنوي للبنك. فقد اعتمد البنك قواعد وإجراءات واضحة تحكم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وجرى توثيقها في ميثاق الحوكمة.

ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة الإفصاح لمجلس الإدارة عما إذا كان لديهم بشكل مباشرة أو غير مباشر أو من خلال أطراف ثالثة، مصلحة جوهريّة في أيّ معاملة أو مسألة تؤثّر مباشرةً على البنك التجاري. تستلزم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المراجعة والموافقة المسبقتين لمجلس الإدارة. ولا بدّ عند النظر في الموافقة على التعاملات مع طرفٍ ذي علاقة، إعداد دراسة جدوى تفصيلية للتعاملات المقترحة وتبعات الإفصاح عن هذه التعاملات.

لضمان اتّخاذ قراراتٍ مستقلّة، لا يُسمح للأطراف ذات العلاقة حضور إجتماع مجلس الإدارة أثناء مناقشة تلك التعاملات أو العلاقة مع الأطراف المعنيّة، ولا يحق لهذه الأطراف التصويت على القرارات ذات الصلة. يجب على مجلس الإدارة الإفصاح للمساهمين عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل ويوافق المساهمون على التعاملات الجوهريّة مع الأطراف ذات العلاقة في إجتماع الجمعيّة العموميّة السنوي للبنك.

لقد إلتزم البنك بالتعريف والبروتوكولات التي تقتضيها السلطات التنظيميّة السارية في ما يتعلّق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي أبرمها في خلال عام ٢٠١٨. طبقاً للمادة ٤,١١ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يتم الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، فقرة رقم ٣٩.

٣. مجلس الإدارة

٣,١ دور مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة

فوّض المساهمون مجلس الإدارة بصلاحية إدارة البنك، والإشراف على عمليّاته، وتوفير إدارة فعّالة للشؤون الأساسيّة. إنّ مسؤوليّات مجلس الإدارة محدّدة بوضوحٍ في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وفقاً للمادة ٨ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، كما هي مدرجة في موقع البنك الإلكتروني www.cbq.qa.

من أجل توفير وسيلةٍ منظّمةٍ ومركّزةٍ لتحقيق أهداف البنك ومعالجة المسائل بطريقةٍ مناسبةٍ وفي الوقت المناسب، أنشأ مجلس الإدارة لجان مجلس الإدارة طبقاً للممارسات الرائدة وأنظمة الحوكمة المحليّة المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، أسند المجلس إلى الإدارة التنفيذيّة مهام الإدارة اليوميّة للبنك، وذلك طبقاً لتعليماتٍ واضحةٍ وضمن حدود الصلاحيات المفوّضة لها.

٣,٢ مجلس الإدارة ومؤهّلات أعضائه

يتألف مجلس الإدارة حالياً من تسعة أعضاء، يمكن الاطّلاع على أسمائهم ومؤهّلاتهم في القسم ١ من الإفصاحات. ثمّة ثلاثة أعضاء مجلس إدارة مستقلين وخمسة غير تنفيذيّين. وعليه، يلتزم البنك بالمادة ٦ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، إذ أنّ الثلث على الأقلّ من أعضاء مجلس الإدارة يتكوّن من أعضاء مستقلين، وتتألّف الأغلبيّة من أعضاء غير تنفيذيّين.

يتمتّع أعضاء مجلس الإدارة بصفاتٍ شخصيّةٍ ومهاراتٍ فنيّةٍ مطلوبةٍ للقيام بالأدوار المسندة إليهم بشكلٍ فعّالٍ ولتوفير القيادة والإشراف على الإدارة بما يتوافق مع المادة ٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

وفقاً للمادة ٧ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، قدّم كلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة إقراره السنوي في عام ٢٠١٨ بأنّه لا يجمع بين مركزه كعضوٍ في مجلس إدارة البنك التجاري وبين المناصب المحظورة وهي المناصب التالية:

- رئيس أو نائب رئيس مجلس إدارة لأكثر من شركتين مدرجتين مقرّهما في قطر؛
- عضو منتدب في أكثر من شركة مدرجة مقرّها في قطر؛
- عضو مجلس إدارة في أكثر من ثلاث شركات مساهمة مقرّها في قطر؛
- عضو مجلس إدارة يجمع بين عضويتين في شركتين مدرجتين مقرّهما في قطر تمارسان نشاطاً متجانساً.

إنّ منصبيّ رئيس مجلس إدارة البنك التجاري والرئيس التنفيذي للمجموعة مختلفان ومنفصلان.

٣,٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

إنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة هي المسؤولة عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم للانتخاب في اجتماع الجمعيّة العموميّة السنوي. يتمّ ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وصرفهم وفقاً للإجراءات الرسميّة والدقيقة والشفّافة تماشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وميثاق لجان المجلس. يتمّ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعيّة العموميّة العاديّة لمدّة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرّة.

وقد رحب مجلس الإدارة بانضمام سعادة السيّد / خلف أحمد المناعي كممثّلٍ جديدٍ عن شركة قطر للتأمين، عضو مجلس الإدارة لعام ٢٠١٨.

٣,٤ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة وتدريبهم

تماشياً مع الممارسات الدوليّة الرائدة، والمبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، وميثاق مجلس الإدارة، أنجز مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة تقييمهم الذاتي السنوي لعام ٢٠١٨. وقد وافقت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة على عمليّة التقييم الذاتي، وتمّت مراجعة النتائج حرصاً على قيام مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بمواصلة تحسين أداء أدوارهم ومسؤوليّاتهم بفعاليّة وكفاءة. تم إدراج ملخّصاً رئيسياً للتقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه طبقاً للمادة ٤,٧ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة في القسم ٢ من الإفصاحات.

يتمّ تعزيز خبرة مجلس الإدارة من خلال البرنامج التعليمي المستمر لأعضاء المجلس. وقد خضع المجلس لبرنامج التدريب السنوي الخاص بحوكمة الشركات في عام ٢٠١٨ والذي وافقت عليه لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان إطّلاعهم على أحدث أنظمة حوكمة الشركات المحليّة وأفضل الممارسات الدوليّة.

بصفته ممثّلاً جديداً لعضوٍ في مجلس الإدارة، خضع سعادة السيد / خلف أحمد المناعي لبرنامج التعريف والتدريب المعتمد من قبل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

٣,٥ مسؤوليّات مجلس الإدارة

٣,٥,١ رئيس مجلس الإدارة

إنّ رئيس مجلس الإدارة هو رئيس البنك التجاري ويمثّله أمام الغير، وهو مسؤولٌ في المقام الأول عن ضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بطريقةٍ فعّالةٍ ومثمرةٍ ويعمل على تحقيق مصالح البنك والشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح.

تمّت إضافة المهام الكاملة لرئيس مجلس الإدارة وفقاً للمادة ١١ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة إلى ميثاق مجلس الإدارة في عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى مهام العضو المنتدب.

٣,٥,٢ مسؤوليّات مجلس الإدارة

يتولّى مجلس الإدارة مسؤوليّة إدارة البنك، وتوفير الإشراف الفعّال على الإدارة التنفيذيّة وقيادة أعمال البنك لتحقيق النمو بطريقةٍ مربحةٍ ومستدامةٍ. تشمل المهام والمسؤوليّات الرئيسيّة لمجلس الإدارة (على سبيل المثال لا الحصر):

- توفير التوجيه الاستراتيجي للبنك؛
- تعيين الرئيس التنفيذي للمجموعة وتجديد ولايته؛
- مراجعة البيانات الماليّة للبنك والموافقة عليها والحرص على صحّتها؛
- مراقبة الأداء المالي للبنك؛
- الإشراف على إدارة المخاطر؛
- الإشراف على الحوكمة الشاملة للبنك.

إنّ المسؤوليّات الكاملة للمجلس محدّدة بشكلٍ واضحٍ في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للمادة ٨ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

يقوم كلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بواجباته المؤتمن عليها بولاءٍ وإخلاص ضمن القواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها، بما فيها المبادىء التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، ووثائق إدارة البنك. ويُتوقّع من أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا على إطلاع دائم وأن يعملوا بحسن نيّةٍ، مع مراعاة الحرص والعناية الواجبة، وبما يحقّق مصلحة البنك وكلّ المساهمين / أصحاب المصالح في الوفاء بمسؤوليّاتهم ومهامهم تجاه البنك.

٣,٥,٣ المسائل المحفوظة لمجلس الإدارة

من بين المسائل التي تستدعي موافقة مجلس الإدارة ثمّة بعض السياسات المكتوبة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي للبنوك والمبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والقوانين والأنظمة الأخرى المعمول بها، ووثائق إدارة البنك. وهي تشمل ميثاق حوكمة الشركات الخاص بالبنك، وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وسياسة المخاطر (بيان تقبّل المخاطر)، ومدوّنة السلوك، وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة وسياسة توزيع أرباح البنك.

راجع مجلس الإدارة كلّ السياسات المذكورة أعلاه واعتمدها في عام ٢٠١٨.

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاملاتٍ ذات طبيعةٍ محدّدةٍ وتتجاوز مبلغاً معيّناً وفقاً لتفويض الصلاحيات الخاصة بمجلس الإدارة والقوانين والأنظمة المعمول بها.

٣,٦ اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة ستّة اجتماعات في عام ٢٠١٨، وفق التواريخ وتفاصيل الحضور الواردة في القسم ٣ من الإفصاحات. تتمّ الدعوات، وتواتر المشاركة، وقرارات اجتماعات مجلس الإدارة وفقاً للمبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وللمواد ١٣، و١٤، و١٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والنظام الأساسي للبنك التجاري، وميثاق مجلس الإدارة. تعدّ أمينة سرّ مجلس الإدارة محاضر اجتماعات المجلس التي تشمل تفاصيل المسائل التي ينظر فيها المجلس والقرارات المتّخذة، بما في ذلك أيّ مخاوف يثيرها الأعضاء. يتمّ تعميم مسودات المحاضر على جميع أعضاء المجلس لكي يبدوا تعليقاتهم. ويعتمد مجلس الإدارة رسمياً مسودة المحضر في الاجتماع التالي. تحفظ أمينة سرّ مجلس الإدارة محاضر اجتماعات المجلس.

تعدّ أمينة سر مجلس الإدارة مسودة جدول أعمال إجتماعات مجلس الإدارة ويوافق عليها رئيس مجلس الإدارة. تُرسل المسودة عادةً إلى الأعضاء قبل ما لا يقلّ عن ١٠ أيام من موعد عقد إجتماع المجلس. ويتمتّع كلّ أعضاء مجلس الإدارة بحق الوصول الكامل وفي الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة.

٣,٧ أمينة سرّ مجلس الإدارة

في عام ٢٠١٨، عيّن مجلس الإدارة السيّدة /ماري تيريز أوجيه أمينة سرٍ للمجلس ورئيسةً لإدارة شؤون الشركة بالبنك التجاري وفقاً للمادة ١٦ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة. إنّ السيّدة/أوجيه محامية فرنسيّة مؤهّلة تتمتّع بأكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة في مجال قانون الشركات، والقانون التجاري، وحوكمة الشركات.

في إطار منصبها كأمينة سرّ مجلس الإدارة ووفقاً للمادة ١٧ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، تقدّم السيّدة / أوجيه الدعم الإداري لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة لتسهيل تنفيذ كافة مهامهم.

يتمتّع كلّ أعضاء مجلس الإدارة بإمكانية الوصول إلى مشورة أمينة سرّ مجلس الإدارة وخدماتها، وهي مسؤولة عن ضمان قيام مجلس الإدارة باتباع إجراءات صحيحة وتقديم المشورة للمجلس بشأن كلّ المسائل المتعلّقة بحوكمة الشركات.

٤. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

من أجل زيادة فعاليّة إشراف مجلس الإدارة على أنشطة البنك المختلفة والمخاطر التي يتعرّض لها بطريقة مستقلة ومهنية، أنشأ المجلس لجاناً مفوّضة بمسؤوليّات وصلاحيّات محدّدة للتصرّف بالنيابة عن المجلس. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع التزامها بمبادئ حوكمة الشركات، تلبّي اللّجان التي أنشأها مجلس الإدارة الحدّ الأدنى من متطلّبات اللّجان التي تحدّدها أنظمة حوكمة الشركات المعمول بها.

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان لمجلس الإدارة هي التالية:

١. لجنة التدقيق والالتزام
٢. لجنة المخاطر
٣. اللّجنة التنفيذيّة
٤. لجنة المكافآت، والترشيحات، والحوكمة

لكلّ لجنةٍ من لجان مجلس الإدارة دور وواجبات وسلطات تفصيليّة ومحدّدة كما أقرّها مجلس الإدارة وينصّ عليها ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة المعتمد من قبل مجلس الإدارة. لقد تمّ إعداد ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلّبات الرقابية، بما فيها المادة ١٨ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والمبدأ الرابع من المبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وقانون الشركات التجاريّة، وممارسات حوكمة الشركات الرائدة.

إنّ أعضاء لجان مجلس الإدارة الأربعة ورؤساءها مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. وطبقاً للمادة ١٩ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يُحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، ولا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً في لجنة التدقيق والالتزام، أولجنة المخاطر، أولجنة المكافآت، والترشيحات، والحوكمة وفقاً للمادة ٧.

٤,١ لجنة التدقيق والالتزام

إنّ لجنة التدقيق والالتزام في مجلس الإدارة مسؤولة أوّلاً عن الإشراف على جودة ونزاهة عمليّات المحاسبة وتدقيق الحسابات والرقابة الداخليّة وعملية إعداد التقارير الماليّة للبنك، بالإضافة إلى تحديد متطلّبات الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML / CFT)، وتحديد المعايير وآليات الرقابة لكلّ الأنشطة التي تنطوي على المخاطر ذات الصلة بالبنك. إنّ دور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها وبروتوكولاتها الأخرى موثّقة بالكامل في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إنّ أعضاء لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. طبقاً للمادة ١٨ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يكون رئيس مجلس الإدارة وأغلبيّة أعضاء لجنة التدقيق والالتزام في مجلس الإدارة أعضاء مستقلّين في مجلس الإدارة، وطبقاً للمبدأ الرابع ا من المبادئ التوجيهيّة لحوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، لا يكون أعضاء هذه اللّجنة أعضاء في أيّ لجنةٍ أخرى.

طبقاً لمبدأ الشفافيّة والاستقلاليّة، تتبع إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام في البنك مباشرةً للجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يكون رئيسا إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام مسؤولين عن تقديم التقارير والملاحظات للّجنة على أساسٍ دوري وحسب الحاجة.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، اضطلعت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت البيانات الماليّة المرحليّة والسنويّة للبنك وأوصت المجلس باعتمادها؛
- راجعت نطاق خطط المراجعة الداخليّة والالتزام لعام ٢٠١٨؛
- أشرفت على العمل الذي قام به المدقّقون الخارجيّون على مدار العام ورفعت توصيات بشأن إعادة تعيينهم؛

- راجعت التقارير المحاسبيّة والماليّة الهامة وغيرها من القضايا التي أثارتها الإدارة والمدقّقون الداخليّون والخارجيّون، بما في ذلك مراجعة كلّ التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي في البنك (والتي تشمل مراجعات الائتمان وتقارير التحقيقات)؛
- استعرضت التقدّم الذي أحرزه البنك في حلّ القضايا المختلفة التي أثيرت في تقارير التدقيق الداخلي، وكتاب الإدارة الذي وضعه المدقّق الخارجي وتقرير التفتيش الخاص بمصرف قطر المركزي؛
- راجعت كلّ تقارير الإلتزام بشأن كلّ وحدات الأعمال في البنك التي تمّت إثارتها من قبل قسم إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بالإضافة إلى هيئات رقابية أخرى؛
- حرصت على إطلاع الإدارة التنفيذيّة للبنك على القانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) مع إجراء تقييمٍ للأثر ووضع خريطة طريق لهذه الغاية؛
- أشرفت على مشروع تطهير البيانات (المرحلة الأولى) عبر أنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنك؛
- عقدت كلّ شهرين على الأقلّ اجتماعات خاصة مع رئيس المدقّقين الداخليّين ورئيس قسم الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من دون وجود الإدارة التنفيذيّة؛
- راجعت وحدّثت إجراءات التشغيل الموحّدة للتدقيق الداخلي "إجراءات العمل القياسية" و"تفويض الصلاحيات" وفقاً لمعايير معهد المدققين الداخليين؛
- حدّثت نظام إدارة التدقيق (AMS) لضمان الحدّ الأقصى من الكفاءة لمتابعة تدقيق الحسابات الداخلي ووضع التقارير؛
- قدّمت تقريراً غير مصنّف عن نظام "المعادلة". إنّ الهدف من هذا التقييم غير المصنّف هو أن يستخدم البنك هذه المعلومات في سياق تحليل الثغرات، وأن يدرجها في بيان العمل ويضمن التخفيف المناسب لحدّة هذه الثغرات ضمن مشروع تحديث "المعادلة" (Kapiti)؛
- طوّرت نموذجاً رفيعاً لتقييم المخاطر قائماً على عوامل متعدّدة لنطاقات الائتمان والدعم؛
- تولّت تحقيقين يتمتّعان بأولويّة عليا (مرتبطين بالاحتيال ومكافحة غسل الأموال) بالإضافة إلى إتاحة رفعهما في الوقت المناسب إلى مصرف قطر المركزي.

ينبغي على اللّجنة الاجتماع على الأقلّ ست مرّات في السنة. وخلال عام ٢٠١٨، اجتمعت لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة ثماني مرّات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب. إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,١ من الإفصاحات.

٤,٢ لجنة المخاطر

فوّض مجلس الإدارة لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس بمهام مراقبة المخاطر. إنّ المسؤوليّة الرئيسيّة للجنة المخاطر في مجلس الإدارة هي مراقبة المخاطر، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر الإئتمان ومعدّل الفائدة والسيولة والسعر والمخاطر التشغيليّة والاستراتيجيّة ومخاطر السمعة. إنّ لجنة المخاطر في مجلس الإدارة مسؤولة عن تقديم المشورة لمجلس الإدارة حول مدى تقبّل البنك للمخاطر بشكلٍ عامٍ ومستقبليٍ، والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذيّة لـ "بيان تقبّل المخاطر"، والإبلاغ عن حالة ثقافة المخاطر في البنك، والتفاعل مع رئيس إدارة المخاطر والإشراف عليه. إنّ دور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها وبروتوكولاتها الأخرى موثّقة بالكامل في ميثاق لجان المجلس وأعضاء لجنة المخاطر في مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

يشمل عمل اللّجنة ما يلي:

- المساعدة على تحديد مدى تقبّل البنك للمخاطر؛
- العمل مع مجلس الإدارة لضمان توافق خطط البنك الإستراتيجيّة والسيولة والرأسماليّة مع بيان تقبّل المخاطر الخاص بالبنك، ومعالجة المخاطر الجوهريّة في الخطّة الإستراتيجيّة للبنك؛
- مراجعة تفويضات الصلاحيات وحدود المخاطر واعتمادها؛
- الحرص على أن يكون للبنك سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة المخاطر، وممارسات لإدارة المخاطر، وبنية تحتيّة للتحكّم بالمخاطر؛

- العمل مع الإدارة التنفيذيّة لوضع عمليّات لتحديد المخاطر والإبلاغ عنها؛
- مناقشة المخاطر الجوهريّة للبنك بصورةٍ منتظمةٍ في مجموعها ووفقاً لنوعها؛
- مناقشة أثر المخاطر على رأس المال والأرباح والسيولة بصورةٍ منتظمةٍ وفي ظل ظروف طبيعيّة وتحت الضغط؛
- ضمان استقلال مهام إدارة المخاطر؛
- الإشراف على أعمال رئيس إدارة المخاطر وتوجيهها؛
- ضمان رفع المسائل الجوهريّة بطريقةٍ فعّالةٍ وسريعةٍ إلى مجلس الإدارة ومساءلة الإدارة التنفيذيّة عن الإجراءات التصحيحيّة السريعة والمناسبة.

تحتفظ لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالرقابة على كلّ مخاطر البنك من خلال لجنة إدارة مخاطر (MRC)، والرئيس التنفيذي للمجموعة، ورئيس إدارة المخاطر، وتقدّم توجيهات لإدارة المخاطر من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس إدارة المخاطر.

في خلال هذا العام، قامت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية من ضمن أمورٍ أخرى:

- راجعت بصورةٍ دوريّةٍ مشاكل القروض الخاصة بإدارة الأصول الخاصة (SAM) ومحافظ القروض المتعثّرة، والإجراءات التصحيحيّة والخطوات الأخرى المتخذة للتحصيل؛
- راجعت الجودة الائتمانيّة وأداء محفظة القروض المصرفيّة للأفراد والمستهلكين؛
- راجعت ووافقت على "الإرشادات التوجيهية لإعادة الجدولة ومنح التسهيلات الائتمانية" الخاصة بالقروض؛
- راجعت مخاطر السيولة للبنك، بما في ذلك معدّل الفائدة على الودائع والمدّة والمموّلين والتركزات والمخاطر الجغرافيّة.
- راجعت إدارة المخاطر التشغيليّة، بما في ذلك الحوادث حسب الفئة، وتتبّع الإجراءات التصحيحيّة، وتوقّعات الخسارة لعام ٢٠١٨؛
- وافقت على تفويض الصلاحيات المعدل لتحصيل المبالغ من الأفراد، والمبادئ التوجيهيّة الائتمانيّة الجديدة لتقييم المخاطر المتعلّقة بالكيانات ذات الصلة بالحكومات؛
- راجعت العقارات المشتراة، بما في ذلك التقييمات ونسبة شغلها والميزانيّة العموميّة وتأثيرات الربح والخسارة في عام ٢٠١٨.
- راجعت إدارة مخاطر الاحتيال، بما في ذلك الحوادث الرئيسيّة والتحقيقات والضوابط وتوقّعات الخسارة لعام ٢٠١٨؛
- راجعت أداء مخاطر محفظة قروض الخدمات المصرفيّة الخاصة بالشركات، بما في ذلك التسعير، والحسابات المعاد هيكلتها، والمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم ٩، والخسائر الائتمانيّة المتوقّعة، والتركزات، وغيرها.
- راجعت وصادقت على مدى تقبّل المخاطر، ومستويات تحمّل المخاطر، وحدود المحفظة، بما في ذلك الحدود على مستوى البنك، وكذلك على مستوى وحدة الأعمال التجاريّة الاستراتيجيّة (SBU) للخدمات المصرفيّة الخاصة بالشركات، والخدمات المصرفيّة الخاصة بالمشاريع، والخدمات المصرفيّة للأفراد بشكلٍ منفصلٍ؛
- أشرفت على الإجراءات التي اتّخذتها لجنة مخاطر الإدارة على مدار العام، بالإضافة إلى التصديق على قرارات لجنة مخاطر الإدارة التي تستلزم موافقة لجنة المخاطر في مجلس الإدارة؛
- راجعت وناقشت المحفظة والأداء واتجاهات المخاطر على مستوى البنك؛
- راجعت ووافقت على عمليّة تقييم ملاءمة رأس المال ICAAP الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وخطّة الاسترداد.

ينبغي على اللّجنة الاجتماع على الأقلّ أربع مرّات في السنة. في خلال عام ٢٠١٨، اجتمعت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة خمس مرّات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب. إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٢ من الإفصاحات.

الأمن السيبراني

تمّ في العام ٢٠١٨ توسيع مسؤوليّات لجنة المخاطر في مجلس الإدارة المنصوص عليها في ميثاق لجان المجلس لكي تشمل الإشراف على مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الأمن السيبراني للبنك، والحرص على وجود تدابير لدعم استراتيجيّات وأهداف الأعمال المتعلّقة بالبنك لتحقيق التزام مجلس الإدارة بتعميم رقم ٤-٢٠١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي حول مخاطر التكنولوجيا.

٤,٣ اللّجنة التنفيذيّة

إنّ اللّجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن تولّي المسائل المتعلّقة بالتسهيلات الائتمانيّة بشكلٍ خاصٍ (ضمن الحدود المسموح بها) والتي قد تنشأ ما بين اجتماعات مجلس الإدارة وتستلزم مراجعة المجلس، وذلك وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويشمل ذلك مراجعة كلّ المقترحات الائتمانيّة (عدا عن المنتجات الجاهزة) المتعلّقة بالأشخاص المعرّضين سياسياً (PEPs) والموافقة عليها، والموافقة على التسهيلات الإئتمانيّة بأجل يزيد عن ١٢ سنة. إنّ اللّجنة مسؤولة أيضاً عن مراجعة استراتيجيّة الاسترداد الخاصة بإدارة الأصول الخاصة كلّما لزم الأمر.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ اللّجنة مسؤولة أيضاً عن الموافقة على كلّ الاستراتيجيّات والخطط والميزانيّات / الأهداف والسياسات والإجراءات والنظم، بالإضافة إلى مراجعة أداء البنك. إنّ دور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها وبروتوكولاتها الأخرى موثّقة بالكامل في ميثاق لجان المجلس، وأعضاء اللجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، اضطلعت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- وراجعت وافقت على التسهيلات الائتمانيّة وفقاً للصلاحيات المفوّضة إليها؛
- أوصت مجلس الإدارة بتسهيلات ائتمانيّة تتجاوز ١٠٪ من رأس مال البنك واحتياطياته؛
- راجعت مخاطر البلدان والمؤسّسات الماليّة وأوصت المجلس بتعديلات لحدود البلدان.
- راجعت ووافقت على كلّ السياسات المتعلّقة بتنظيم البنك وعمليّاته، بما في ذلك كلّ السلطات اللاّزمة التي تقتضيها الإدارة التنفيذيّة في تنفيذ مسؤولياتها (باستثناء السياسات التي تخضع لمراجعة لجنة أخرى في المجلس على النحو المنصوص عليه في تفويض السلطات الخاص بالمجلس)؛
- استلمت تقارير عن الأداء المالي والتشغيلي للبنك وقيّمت مؤشّرات الأداء الرئيسيّة بالاستناد إلى الاستراتيجيّات المصاحبة لها؛
- راجعت ووافقت على ميزانيّات المصروفات التشغيليّة والرأسماليّة للبنك؛
- اتخذت القرارات بكافة المسائل المتعلقة بمباني البنك، بما في ذلك رفع توصيات إلى مجلس الإدارة حول شراء المباني ومقرّات أخرى والموافقة على نفقات رأسماليّة وتشغيليّة أخرى.

ينبغي على اللّجنة الإجتماع على الأقلّ ١٢ مرّةً في السنة. وخلال عام ٢٠١٨، اجتمعت اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة ٢٣ مرّةً، وتمّ توثيق محاضر هذه الإجتماعات على النحو الواجب. إنّ تواريخ وتفاصيل حضور إجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٣ من الإفصاحات.

٤,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

تتولّى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في مجلس الإدارة مسؤوليّة تقييم إطار التعويضات والأجور لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة والموظّفين، بناءً على أداء البنك وأهدافه على المدى الطويل. إنّ اللّجنة مسؤولة أيضاً عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وإعادة ترشيحهم للانتخاب من قبل الجمعيّة العموميّة، والتوصية بتعيينات الإدارة التنفيذيّة، والإشراف على تدريب أعضاء مجلس الإدارة في ما يتعلّق

بحوكمة البنك، وإجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. بالإضافة إلى ذلك، إنّ اللجنة مسؤولة أوّلاً عن تولّي المسائل المتعلّقة بالحوكمة.

إنّ أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات، ودور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها وبروتوكولاتها الأخرى موثّقة في ميثاق اللجان المنبثقة عن المجلس.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، اضطلعت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- وافقت على خطة المكافآت للبنك لعام ٢٠١٨؛
- راجعت ووافقت على ميثاق حوكمة الشركات الخاص بالبنك، وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- راجعت وقيّمت التقييم الذاتي السنوي لأداء المجلس واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- راجعت برنامج البنك التعريفي الذي يُعطى لأعضاء المجلس الجدد؛
- راجعت برنامج البنك التدريبي السنوي الخاص بالحوكمة الذي يُعطى لكلّ أعضاء المجلس؛
- راجعت وقيّمت التغييرات في ممارسات حوكمة الشركات الدوليّة والمحليّة التي قد يكون لها تأثير على كيفيّة عمل البنك وإدارته لسياسات الحوكمة وأوصت بإجراءات تتعلّق بالتغييرات عند الضرورة؛
- راجعت واعتمدت تحديثات ميثاق حوكمة الشركات وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بما يتماشى مع الأنظمة المعمول بها.

ينبغي على اللّجنة الاجتماع على الأقلّ مرّتين في السنة. وخلال عام ٢٠١٨، اجتمعت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في مجلس الإدارة أربع مرّات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب. إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٤ من الإفصاحات.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إنّ القواعد المتعلّقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واردة في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. تأخذ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في عين الاعتبار مسؤوليّات أعضاء مجلس الإدارة ونطاق مهامهم وأداء البنك. بالإضافة إلى ذلك، قد تشتمل المكافآت على عناصر ثابتة تتعلّق بأداء البنك على المدى الطويل. تمّ تعديل ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠١٨ ووضع حدّ أقصى للمكافآت السنوية لرئيس مجلس الإدارة (مليونا ريال قطري)؛ ولعضو مجلس الإدارة (١,٥ مليون ريال قطري)؛ ومكافآت إضافية لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين في اللجان (٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري) بحسب تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٤/١٨.

قد تتّخذ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة شكل:

- رواتب ثابتة؛
- أتعاب أعضاء مجلس الإدارة؛
- منافع عينيّة؛ أو
- نسبة مئويّة من أرباح البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يتمّ الأخذ في الاعتبار العناصر التالية في تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- يحصل المجلس على مكافآت سنوية بمبلغ لا يتجاوز مجموعه ٥٪ من الأرباح السنويّة الصافية للبنك بعد حسم التحويلات إلى الاحتياطيات والمطلوبات القانونيّة ودفع الأرباح بما يعادل ٥٪ من رأس مال البنك المدفوع للمساهمين؛ و
- توافق الجمعيّة العموميّة سنوياً على قيمة هذه المكافآت، مع مراعاة ربحيّة البنك.

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة على خطّة المكافآت السنويّة لأعضاء مجلس الإدارة. ويتمّ الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للتعميم رقم ٢٠١٤/١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي. يجري عرض خطّة المكافآت هذه على المساهمين في اجتماع الجمعيّة العموميّة للموافقة عليها وإعلانها. ويقوم المجلس بشكلٍ منتظم بتقييم وقياس المخاطر التي ينطوي عليها تحديد الحوافز والتعويضات ودفعها وبمراجعة خطّة المكافآت وفقاً لذلك.

تمّ الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٨ في القسم ٦ من الإفصاحات.

مكافآت الإدارة التنفيذيّة

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة أيضاً على خطّة المكافآت السنويّة للإدارة التنفيذية والموظّفين. تحدّد هذه الخطّة هيكليّات التعويضات للإدارة التنفيذيّة والموظّفين، والتي تتّسم بالتنافسيّة بالنسبة إلى السوق وتكافىء الأداء الذي يساهم في نمو البنك وربحيّته، وتتوافق مع استراتيجيّة البنك. إنّ البنك التجاري هو أوّل شركة في قطر تقدّم مكافآت مؤجلة للإدارة التنفيذيّة مع أحكام بحقّ الرجوع عنها في حال سوء النيّة، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات الدوليّة والحوكمة الرشيدة.

تمّ الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذيّة لعام ٢٠١٨ في القسم ٧ من الإفصاحات.

٥. الإدارة التنفيذيّة

يتحمّل مجلس الإدارة المسؤوليّة النهائيّة عن إدارة البنك، إلاّ أنّه يفوّض المسؤوليّة اليوميّة لإدارة البنك التجاري إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وإلى الإدارة التنفيذيّة من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة. يجب أن يكون تفويض الصلاحيات هذه ضمن الحدود المفصّلة في وثيقة تفويض الصلاحيات مجلس الإدارة.

تتألّف الإدارة التنفيذيّة من مجموعة من كبار موظّفي البنك الذين يتمتّعون بأهليّةٍ عاليةٍ ويرأسهم الرئيس التنفيذي للمجموعة، ويقومون بتنفيذ العمليّات والأنشطة وقرارات مجلس الإدارة وفقاً للاستراتيجيّات والسياسات الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة وهيكليّة مخاطر البنك. تساهم الإدارة التنفيذيّة في تنفيذ نظام حوكمة سليم وتطويره وتضمن تنفيذ العمليّات بطريقة فعّالة وآمنة وسليمة، والالتزام بالسياسات والإجراءات الداخليّة السارية للبنك والقوانين والأنظمة الخارجيّة المعمول بها.

إنّ ملفات التعريف بالإدارة التنفيذيّة مدرجة في القسم ٨ من الإفصاحات.

ضمانةً لوجود أشخاص بديلين يتمتّعون بمستوى عالٍ ليحلّوا محلّ الأفراد الذين يشغلون حالياً مناصب قيادية وهامة لنجاح البنك، تمّ إدراج قسم يتعلّق بسياسة التعاقب الوظيفي في ميثاق حوكمة الشركات، وذلك لضبط الآليّة التي يتبعها البنك لضمان توافر واستخدام موظّفين مؤهّلين ومناسبين يتمتّعون بمستوى كفاءة ملائم ومهارات قياديّة مناسبة لتولّي مناصب قياديّة رئيسيّة داخل البنك. يمكن للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة ترشيح من تراه مناسباً لشغل أيّ منصبٍ إداري تنفيذي.

٦. اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

يعتمد الرئيس التنفيذي للمجموعة على عدد من اللجان الداخلية لتولي الإدارة اليومية للبنك. وبناءً على متطلبات الحوكمة والامتداد الواسع للعمليات، تم تشكيل سبع لجان. وتكون القرارات الصادرة عن هذه اللجان رسمية عند اكتمال النصاب القانوني الذي يشمل الرئيس أو نائبه.

وفقاً لميثاق المخاطر، تلخص النشاطات الأساسية لهذه اللجان كما يلي:

اللجنة التنفيذية (EXCO):

- يترأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد / جوزيف أبراهام وتجتمع بانتظام أو حسب ما تقتضيه الأعمال. تشمل مهمتها الأساسية وضع خطة الأعمال والميزانية السنويتين للبنك ومراقبة تطبيقهما.
- خلال عام ٢٠١٨، عقدت اللجنة التنفيذية ثمانية (٨) اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة المخاطر (MRC):

- تشكل هذه اللجنة أعلى سلطة على المستوى الإداري وذلك في إطار المسائل المتعلقة بالمخاطر في البنك بما في ذلك الاجراءات التي يتم اتخاذها على جميع الأصول الخاصة. وهي تقدم التقارير المتعلقة بسياسات المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يترأس اللجنة رئيس قطاع المخاطر السيد / بول جوسيا. وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب الضرورة.
- خلال عام ٢٠١٨، عقدت لجنة المخاطر سبعة (٧) إجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO):

- تتخذ هذه اللجنة القرارات على مستوى السياسات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات وإدارة مخاطر السوق من أجل زيادة حقوق المساهمين إلى أقصى حد وتحسين مستوى الربحية وحماية البنك من العواقب الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق والالتزام بالأنظمة.
- يترأس هذه اللجنة رئيس القطاع المالي السيد / ريحان أحمد خان. وتعقد اللجنة اجتماعاً واحداً أو أكثر في الشهر حسب الضرورة، وبالأخص في ظل ظروف تشغيلية متقلبة.
- خلال عام ٢٠١٨، عقدت لجنة الموجودات والمطلوبات عشرة (١٠) اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة إدارة الأصول الخاصة (SAM):

- إن الأصول الخاصة هي أصول البنك التي تتطلب مراقبة دقيقة لتقليل المخاطر وتفادي الخسائر وتعزيز عمليات الاسترداد وتحسين مستوى الربحية من خلال إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة أو التحصيل أو الإجراءات القانونية. وتقوم اللجنة بالإشراف على هذه النشاطات ومراجعة الإجراءات المقترح اتخاذها فيما يتعلق بحسابات محفظة الأصول الخاصة.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة مساعد مدير عام أول ورئيس إدارة الأصول الخاصة السيد / يكن عبدالمجيد. وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب ما يراه الرئيس مناسباً.
- خلال عام ٢٠١٨، عقدت لجنة إدارة الأصول الخاصة تسعة (٩) اجتماعات لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بالمحفظة والموافقة على بعض المقترحات والمراجعات.

لجنة الائتمان (MCC):

- تُعد لجنة الائتمان ثالث أعلى سلطة لإدارة التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف الآخر بعد مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تراجع هذه اللجنة سياسات وإجراءات الائتمان المتعلقة بالبنك وترفع التوصيات بشأنها وتطبق السياسات المعتمدة. وتراجع تفويض الصلاحيات ذات الصلة وترفع التعديلات إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء. كما ترفع القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والتي تتعدى نطاق صلاحيتها إلى اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس قطاع الائتمان السيد / بول جوسيا. وتجتمع اللجنة عند الضرورة.
- خلال عام ٢٠١٨، عقدت لجنة الائتمان خمسين (٥٠) اجتماعاً وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الاستثمارات (ICO):

- تتخذ لجنة الاستثمارات القرارات المتعلقة بأنشطة البنك التجاري الاستثمارية، والتي تهدف لتحسين العائدات، والتأكد من أن سجل الاستثمارات يوفر سقفاً لسيولة البنك ويقلل من مخاطر السوق المرتبطة بطبيعة الاستثمار المستهدف. وتتولى اللجنة مراجعة مجموعة المنتجات الاستثمارية المعتمدة عبر البنك والموافقة عليها. كما تراقب كافة نشاطات المحفظة الاستثمارية وتراجعها.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة المدير العام التنفيذي، الخزينة والاستثمارات والاستراتيجية السيد / بارفيز خان. وخلال عام ٢٠١٨، عقدت لجنة الاستثمارات أربعة (٤) إجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الإجتماعات حسب الأصول.

لجنة إدارة الأزمات (CMC):

- تشرف لجنة إدارة الأزمات على مراقبة تطبيق مراقبة إطار إدارة الأزمات بالبنك. وقد قام البنك التجاري بوضع "خطة إدارة المخاطر" و"خطة إدارة الأزمات" للتأكد من معالجة الأزمات.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد/ جوزيف أبراهام. وتجتمع اللجنة عند الضرورة، وتحتل السيدة / ليوني روث ليذبريدج رئيس قطاع العمليات، منصب نائب رئيس اللجنة.
- خلال عام ٢٠١٨، عقدت لجنة إدارة الأزمات اجتماعين، وتم توثيق محاضر هذين الاجتماعين حسب الأصول. وكجزء من التدريب السنوي، تلقى فريق إدارة الأزمات تدريب إدارة الأزمات عن طريق المحاكاة، حيث تمت ممارسة العناصر الأساسية المحددة في "خطة إدارة المخاطر" و"خطة إدارة الأزمات".

٧. إدارة المخاطر

تطبق حوكمة المخاطر في البنك التجاري مبادئ الحوكمة السليمة للشركات لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، وتحرص على أن تتماشى أنشطة المخاطرة مع استراتيجيّة البنك وتقبّل المخاطرة. تشمل المكوّنات الرئيسيّة لحوكمة المخاطر ما يلي:

ثقافة المخاطر: القيم المشتركة، والمواقف، والكفاءات، والسلوكيّات في البنك التي تشارك وتؤثّر على ممارسات الحوكمة والقرارات المتعلّقة بالمخاطر. لتعزيز ثقافة المخاطر السليمة:

أ. يتولّى مجلس الإدارة الريادة في تحديد الاتجاه العام من خلال تعزيز الوعي حول المخاطر ضمن ثقافة مخاطر سليمة، عبر إبلاغ كلّ الموظفين بأنّ المجلس لا يدعم الإفراط في المخاطرة، وبأنّ كلّ الموظّفين مسؤولون عن ضمان عمل البنك ضمن الحدود المقررة لتقبل المخاطر؛

ب. تتولّى الإدارة التنفيذيّة تنفيذ ثقافة المخاطر السليمة وتعزيزها، وتوفّر حوافز تكافئ السلوك المناسب وتعاقب السلوك غير المناسب.

تقبّل المخاطر: المستوى الإجمالي للمخاطر وأنواع المخاطر التي يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة مستعدّين لتحمّلها لتحقيق أهداف البنك وأغراضه وخطّته التشغيليّة، بما يتماشى مع متطلّبات رأس المال والسيولة والمتطلّبات الأخرى السائدة.

نظام إدارة المخاطر: السياسات والعمليّات والموظّفون وأنظمة التحكّم المستخدمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها والإبلاغ عنها بما يتماشى مع مدى تقبّل المخاطر المحدّد من قبل مجلس الإدارة. تشمل فئات المخاطر التي يغطّيها نظام إدارة المخاطر: الائتمان؛ معدّل الفائدة؛ السيولة؛ السعر؛ التشغيل؛ الامتثال؛ الاستراتيجيّة؛ والسمعة.

إنّ القيم الأساسيّة للبنك منصوص عليها في ميثاق المخاطر المعتمد من قِبل مجلس الإدارة وفي بيان تقبّل المخاطر، وكذلك في سياسات المخاطر التي تحدّد أنشطة إدارة المخاطر على نطاق المؤسّسة. وتفصّل التنظيم والسلطات والعمليّات في ما يتعلّق بكلّ جوانب إدارة المخاطر.

يقوم نظام إدارة المخاطر في البنك التجاري على ثلاثة خطوط دفاع، وهي:

خط الدفاع الأوّل: وحدات عمل الخط الأمامي أو الوظائف التي تنشأ عنها المخاطر. إنّ هذه المجموعات مسؤولة عن تحديد المخاطر التي تتّخذها وتقييمها وإدارتها. وتكون هذه المجموعات المسؤولة الرئيسيّة عن اتّخاذ المخاطر في البنك، وهي مسؤولة عن تنفيذ الضوابط الداخليّة الفعّالة، والحفاظ على المناهج التي تحدد وتقيم وتراقب المخاطر المرتبطة بأنشطتها وتخفف من حدّتها بما يتماشى مع مدى تقبّل المخاطر وحدود المخاطر التي يضعها البنك.

خط الدفاع الثاني: مهام إدارة المخاطر المستقلّة. تتضمن مهام إدارة المخاطر المستقلّة الإشراف على عمليّات إتخاذ المخاطر، وتقيّم المخاطر بطريقةٍ مستقلّةٍ عن وحدات أعمال الخطّ الأمامي أو الوظائف التي تنشأ عنها المخاطر. إن إدارة المخاطر المستقلّة تعتبر مكملة لأنشطة الامتثال والرقابة التي تقوم بها وحدات الخطّ الأمامي من خلال مسؤوليّاتها في المراقبة والإبلاغ، بما في ذلك الامتثال لمدى تقبّل المخاطر من جانب البنك. تساهم مهام إدارة المخاطر المستقلّة في اتخاذ القرارات الرئيسيّة المتعلّقة بالمخاطر، وهي مسؤولة عن تحديد المخاطر الإجماليّة والناشئة على نطاق المؤسّسة وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.

في البنك التجاري، تتولّى مهامّ إدارة المخاطر المستقلة كلٌّ من وحدة إدارة المخاطر التي يرأسها المدير العام التنفيذي- رئيس قطاع المخاطر، ووحدة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال التي يرأسها مساعد مدير عام أول- رئيس الإلتزام.

خط الدفاع الثالث: مهام التدقيق الداخلي. توفّر مهام التدقيق الداخلي ضماناً مستقلاً للمجلس حول جودة الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخليّة وفعاليّتها. في البنك التجاري، تتولّى مهامّ التدقيق الداخلي وحدةُ إدارة التدقيق الداخلي التي يرأسها المدير العام التنفيذي- رئيس التدقيق الداخلي.

كجزءٍ من الإطار العام لحوكمة الشركات، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف على إطار متين لإدارة المخاطر يشمل: ثقافة مخاطر قويّة؛ ومدى تقبّل للمخاطر متطوّر من خلال بيان تقبّل المخاطر؛ ومسؤوليّات محدّدة لإدارة المخاطر والسيطرة عليها. يجوز لمجلس الإدارة تفويض بعضٍ من مهامه، إنّما ليس مسؤوليّاته، إلى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (بما فيها لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة واللّجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة) عند الاقتضاء.

تمّ تفويض لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمهام الرقابة على المخاطر من قبل مجلس الإدارة وأدرجت مسؤوليّاتها في القسم ٤,٢.

يتحمّل رئيس قطاع المخاطر المسؤوليّة الرئيسيّة عن الإشراف على تطوير مهام إدارة المخاطر المستقلّة للبنك وتنفيذها. وهي تشمل من بين أمور أخرى، التعزيز المستمرّ لمهارات الموظّفين وتحسين أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليّات والنماذج الكميّة والتقارير اللاّزمة بما يضمن قدرات قويّةً وفعّالةً لإدارة المخاطر لدى البنك بما يكفي لدعم أهدافه الاستراتيجيّة بشكلٍ كاملٍ وجميع أنشطته التي تنطوي على المخاطرة.

في خلال عام ٢٠١٨، عزّز البنك ضوابطه وعمليّاته في كلّ مجالات إدارة المخاطر عبر تطبيق مكوّنات عمليّة تقييم ملاءمة رأس المالICAAP في تقاريره الدوريّة، ومعالجة مسائل تتعلّق بأمن المعلومات في إطار استراتيجيّة الرقمنة وتقديم تحديثات تتعلّق بتلبية أهداف البنك الاستراتيجيّة المتعلقة بالمخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، تجتمع لجان خاصة لإدارة مخاطر محدّدة (المخاطر والأصول والمطلوبات وإدارة الأصول الخاصة) بصورة فصلية، كحدٍ أدنى. يتمّ إطلاع مجلس الإدارة أو لجانه الفرعيّة بانتظام على كلّ المخاطر الرئيسيّة التي يواجهها البنك.

بشكلٍ عامٍ، يتوافق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإداريّة المتعلّقة بإدارة المخاطر في البنك التجاري بشكلٍ جيّدٍ مع الممارسات الرائدة العالميّة ومع توصيات لجنة بازل والمبادئ التوجيهيّة لمصرف قطر المركزي.

٨. أمن المعلومات

تقع مسؤوليّة إدارة أمن المعلومات على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة وتشكلّ جزءاً لا يتجزأ من إدارة الشركات. بشكلٍ عامٍ، في حين يتحمّل كبار المسؤولين التنفيذيّين مسؤوليّة النظر في المخاوف والحساسيّات التي يثيرها أمن المعلومات ومعالجتها، يُتوقّع من مجالس الإدارة أن تجعل من أمن المعلومات جزءاً لا يتجزّأ من الحوكمة بحيث يكون مدمجاً في العمليّات القائمة لديهم لإدارة موارد تنظيميّة حسّاسة أخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية والتزاماً بتعميم رقم ٤-٢٠١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي، تمّ تفويض لجنة المخاطر في مجلس الإدارة بالرقابة على مخاطر البنك في ما يتعلق بالتكنولوجيا والأمن السيبراني.

لا تتوقّف فوائد أمن المعلومات الجيّد على انخفاض المخاطر أو تدنّي الآثار الناجمة عن أيّ خطأ ما فحسب. إذ يمكن للأمن الجيّد أن يحسّن السمعة وثقة الآخرين الذين يتعامل البنك معهم، كما يمكنه أن يحسّن الكفاءة من خلال تجنّب هدر الوقت والجهد عند التعافي من حادث أمني.

إنّ أحد الأهداف الرئيسيّة لأمن المعلومات هو تخفيض الآثار السلبيّة على البنك إلى مستوى مخاطرة مقبول. فأمن المعلومات يحمي المعلومات من مخاطر الخسارة، وتوقف التشغيل، وسوء الاستخدام، والإفصاح غير المصرّح به، وعدم القدرة على الوصول إلى المعلومات. كما يحمي من تزايد إحتمالية المسؤوليّة المدنيّة أو القانونيّة نتيجةً لعدم دقّة المعلومات أو خسارتها، أو عدم وجود العناية الواجبة في حمايتها. يغطّي أمن المعلومات كلّ العمليّات المتعلّقة بالمعلومات سواءٍ ماديّة أو إلكترونيّة، بصرف النظر عمّا إذا كانت تشمل أشخاص وتكنولوجيا أو علاقات مع الشركاء التجاريّين أو العملاء أو الغير.

إنجازات أمن المعلومات الرئيسيّة في عام ٢٠١٨:

- تعزيز الأنشطة المتعلقة بتهديدات الأمن من الداخل من خلال مراقبة سلوكيّات التعامل مع بيانات المستخدمين وإدارتها. تحقّق ذلك من خلال تطبيق مبادرتين هما: تصنيف البيانات وحماية تسرّب البيانات (DLP)؛
- تحسين رؤية وإدارة تهديدات الأمن السيبراني بشكلٍ ملحوظٍ من خلال كشف الهجمات على المستخدمين النهائيين ومنعها، والحصول على معلومات حول تهديدات أمن المعلومات، والحصول على الأدلة وتقييم التهديدات. تحقّق ذلك من خلال تطبيق مجموعة من برامج وخدمات الكشف والاستجابة؛
- استكمال إغلاق حوالى ١٠٠ ثغرة في الأمن السيبراني تمّ تحديدها من خلال تقييمٍ مفوّض من قبل مصرف قطر المركزي؛
- تطوير الحدّ الأدنى من القواعد الأساسية الأمنيّة لكلّ الأنظمة والتطبيقات؛
- إجراء عمليّات مسح متعدّدة لقابليّة التعرّض للمخاطر والمراجعات الأمنيّة وتقييمات المخاطر والإشراف على خطط المعالجة ووضع استراتيجيّة لأمن المعلومات على مستوى البنك؛ و
- توفير الوعي والتدريب عبر الإنترنت ووجهاً لوجه حول المخاطر السيبرانيّة.

٩. الإطار الرقابي لدى البنك التجاري

اعتمد البنك مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة لتقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق إطار حوكمة الشركات بالبنك والإلتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. ويهدف إطار الرقابة الداخلية هذا إلى حماية استثمارات المساهمين وموجودات البنك وضمان موثوقية حفظ السجلات والتقارير المالية للبنك التجاري.

تعمل لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة على مراجعة فعالية إطار الرقابة الداخلية للبنك بشكل دوري من خلال التقييمات التي تجريها إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام بالبنك. وتشمل هذه المراجعة جميع الضوابط المادية، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الإلتزام وأنظمة إدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، تأخذ لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بعين الاعتبار نتائج تقييم المدقق الخارجي للبنك، وتقوم اللجنة برفع نتائج هذه التقييمات المتعلقة بمدى فعّالية الضوابط والعمليات الداخلية الحالية إلى مجلس الإدارة.

٩,١ الإلتزام

تقوم وحدة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أساس استباقي، بتحديد مخاطر الإلتزام المرتبطة بأعمال البنك وتوثيقها وتقييمها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات العمل وإنشاء أنواع جديدة من الأعمال أو العلاقات مع العملاء أو تغييرات أساسية في طبيعة هذه العلاقات. وتشمل مخاطر الإلتزام مخاطر فرض العقوبات القانونية أو التنظيمية أو تكبد خسائر مالية كبيرة أو التأثير السلبي على السمعة نتيجة التخلف عن الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

وتشمل المسؤوليات الأخرى لوحدة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ما يلي:

- ضمان الإلتزام الكامل من قبل الفروع/الإدارات والموظفين بالقوانين/الأنظمة ذات الصلة وتعليمات مصرف قطر المركزي والقوانين المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة في دولة قطر؛
- إصدار تعليمات كتابية للموظفين عن كيفية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها والمعايير المقررة؛
- مراقبة وضمان التزام البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وقانون العمل وقانون الشركات التجارية وأنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- اقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بعدم الإلتزام وغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- متابعة القوانين والأنظمة الجديدة وإعلام الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية لتطبيقها في الوقت المناسب؛
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقق من العمليات المشبوهة ورفع التقارير الخاصة بها إلى وحدة المعلومات المالية؛
- تعزيز العناية الواجبة في علاقات المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية؛
- التأكد من التطبيق السليم لأحكام القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)/ ومعايير التقارير المشتركة؛
- توفير التدريب والتوعية اللازمة لموظفي البنك العاملين فيما يتعلق بالحوكمة وتعليمات مصرف قطر المركزي والعقوبات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأحكام القانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)/معايير التقارير المشتركة بصورة منتظمة.

كما تقوم وحدة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمراقبة الإلتزام وتقييمه من خلال مراجعات الإلتزام التي تحدد أي مخالفة للأنظمة ومسائل عدم الإلتزام. وتقدم نتائج مراجعات الإلتزام إلى لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة التنفيذية المعنية ورؤساء الوحدات/الإدارات بشكل منتظم. وتشمل هذه التقارير ملخصاً لأوجه القصور و/أو المخالفات والإجراءات المقترحة لمواجهتها، بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذها وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

وخلال عام ٢٠١٨، أجرت وحدة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب عدد ١٧ مراجعة إلتزام حددت من خلالها أوجه القصور على مستوى الإلتزام والضوابط، فتمت معالجتها كما يجب من قبل إدارة البنك. ولم تكن لأي من مسائل الإلتزام المحددة في مراجعات الإدارة أي تأثير مالي أساسي على البنك.

وشاركت وحدة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب في النشاطات التالية:

١. تقديم المشورة والإرشادات فيما يتعلق بالاستفسارات اليومية التي ترفعها إدارة/موظفي البنك في إطار الالتزام.
٢. تمثيل الالتزام في كافة موافقات المخاطر التشغيلية واجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية.
٣. تولي استفسارات وحدات الأعمال في البنك الموجهة إلى مصرف قطر المركزي.
٤. تولي استفسارات مصرف قطر المركزي بالنيابة عن وحدات الأعمال.
٥. الاستجابة إلى كل طلبات مفتشي مصرف قطر المركزي في إطار المراجعة التنظيمية لعام ٢٠١٨ والتي يجريها المصرف على مستوى كافة وحدات الأعمال في البنك.
٦. تقديم التقارير التنظيمية: تم التحقق والرد على كل استفسارات وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي بالإضافة إلى الاستفسارات التنظيمية الأخرى.
٧. رصد النسب التي يحققها البنك بالمقارنة مع النسب المفروضة من مصرف قطر المركزي.
٨. متابعة نتائج الإلتزام.
٩. متابعة مدى تطبيق التعليمات الواردة في تعاميم مصرف قطر المركزي.
١٠. تطبيق وتطوير ضوابط نهج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ إعرف عميلك القائم على المخاطر.

٩,٢ التدقيق الداخلي

إن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة تسعى إلى تعزيز البيئة الرقابية الشاملة للبنك التجاري. وقد أدرجت الصلاحيات المفوضة لإدارة التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي الذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق والإلتزام وإقراره من قبل مجلس الإدارة.

لضمان استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ترفع هذه الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق والإلتزام. ومن مهامها تحديد مكافآت إدارة التدقيق الداخلي وترشيح رئيس التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره بشكل دوري ومباشر إلى اللجنة والإدارة العليا.

ومن مهام إدارة التدقيق الداخلي التأكيد لمجلس الإدارة والإدارة العليا على كفاءة البيئة الرقابية في البنك وفعالية تطبيق الضوابط من أجل إدارة/تقليل هذه المخاطر التي يتعرض لها البنك. وتعتمد الإدارة على خطة تدقيق داخلي مبنية على المخاطر وتركز على ما يلي:

- كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك وفاعليته؛
- موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية وصحتها؛
- فعالية العمليات وكفاءتها؛
- حماية الأصول واستخدامها؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والعقود.

وتشمل مسؤولياتها الرئيسية بشكل خاص:

- إجراء عمليات التدقيق المقررة على الفروع/الإدارات/الأقسام والمنتجات والإجراءات والأنظمة والضوابط وفقاً لخطة التدقيق السنوية التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والالتزام، بما في ذلك:
  - إجراء تقييم مستقل لعوامل المخاطر والرقابة القابلة للتطبيق في المجال قيد المراجعة؛
  - مساعدة البنك للحفاظ على ضوابط فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها وتعزيز التطوير المستمر؛
  - تقييم إجراءات الحوكمة ورفع التوصيات المناسبة لتحسينها.

- إجراء تقييمات مستقلة تتناول جودة المحافظ الائتمانية للبنك. وقد تشكل فريق ضمن إدارة التدقيق الداخلي لمراجعة الملفات الائتمانية.
- تقديم الخدمات الاستشارية إلى الإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى في البنك بما في ذلك المراجعات الخاصة للمشاريع الجديدة والأنظمة/التطبيقات والتسهيلات الخارجية والسياسات والإجراءات. في هذا الإطار، تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على استقلاليتها وموضوعيتها ولن تتولى مسؤولية إدارة العمليات أو المنتجات أو الأنظمة أو التطبيقات الجديدة أو تصميمها أو تطبيقها.
- تولي مهام غير مقررة بما في ذلك التحقيق في عمليات الاحتيال وغيرها من المهام إما بناءً على طلب من لجنة التدقيق والالتزام أو الهيئة الرقابية أو الإدارة العليا للبنك، عند الضرورة.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع التوصيات إلى إدارة البنك بشأن المجالات التي يمكن تحسين الضوابط فيها أو التي تستوجب تحسين مستوى الالتزام بها. وعلى الرغم من تقديم هذه التوصيات، لم تسجّل أي حالات عدم التزام بالضوابط كان لها أو قد يكون لها تأثير على الأداء المالي الشامل للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت نتائج التقييم سالف الذكر ملاءمة وفعالية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الحوكمة في البنك. ولم تسجّل أي مخاطر أساسية أو مواطن ضعف أو حالات عدم إلتزام تفوق مستوى تحمّل المخاطر في البنك.

ووفقاً لخطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠١٨، أصدرت الإدارة عدد ٣٣ تقرير تدقيق داخلي وتحقيقات وقدمتها إلى لجنة التدقيق والإلتزام. وقد شملت هذه التقارير ١٠٠ وحدة ضمن قائمة البنك "للوحدات القابلة للتدقيق" حيث تم التطرق لبعض الوحدات بما في ذلك أغلب فروع البنك في أكثر من مهمة تدقيق واحدة. وقد تم تقديم ومناقشة كل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذه التقارير في إجتماعات لجنة التدقيق والإلتزام وقد عقدت هذه اللجنة ثمانية إجتماعات في عام ٢٠١٨. وتقوم إدارة البنك بالرد على كل التوصيات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي بشكل استباقي وفي الوقت المناسب بحيث لا تكون لجنة التدقيق والإلتزام ملزمة بالتدخل لضمان حل هذه المسائل. ولكن تم وضع نظام حوكمة يسمح برفع المسائل إلى لجنة التدقيق والإلتزام إذا لزم الأمر.

كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٨، ضمّت الإدارة ١٣ مدققاً وسيتم توظيف مدقق جديد في الربع الأول من عام ٢٠١٩، مما يرفع العدد إلى ١٤ مدققاً.

٩,٣ التدقيق الخارجي

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والأنظمة ذات الصلة، تعين الجمعية العامة، بالتشاور مع مصرف قطر المركزي، المدقق الخارجي للبنك سنوياً بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوافق على الأجر المحدد له.

تتوافق سياسة التناوب الخاصة بتعيين المدقق الخارجي للبنك مع أحكام النظام الأساسي للبنك، وإرشادات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم استبدال المدقق الخارجي للبنك شركة "كي بي أم جي" في عام ٢٠١٨ نظراً لإنقضاء مدة خمسة سنوات متواصلة على تعيينها، وهي الفترة القصوى المسموح بها وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وقد وافق المساهمون على تعيين شركة "إرنست آند يونغ" (سجل المدققين في قطر رقم ١١٤) لتولي التدقيق الخارجي للبنك للسنة المالية ٢٠١٨ خلال اجتماع الجمعية العامة للبنك التجاري المنعقد في ٢١ مارس ٢٠١٨. وقد بلغت رسوم المدقق الخارجي السنوية لعام ٢٠١٨ مبلغ وقدره ٨٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

يتولى المدقق الخارجي تدقيق البيانات المالية للبنك على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبحسب هذه المعايير، يجب على المدقق الخارجي التقيد بالمتطلبات الأخلاقية وإجراء التدقيق اللازم للتأكد من عدم وجود أي أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

سينشر تقرير المدقق المستقل إلى مساهمي البنك التجاري لعام ٢٠١٨ في التقرير السنوي للبنك بعد انعقاد الجمعية العامة.

يقدم المدقق الخارجي تقاريره إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة وفقاً لقوانين دولة قطر.

الإفصاحات

ا. أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

الرئيس

تاريخ التعيين لأول مرة	١٩٩٠
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	١,٥٨٪ ٦,٣٨٠,٨٣٥ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج في جامعة قطر حاصلاً على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية؛
- مالك شركة فيستا التجارية؛
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد.

السيد/ حسين إبراهيم الفردان

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين لأول مرة	١٩٧٥
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	١,٠٦٪ ٤,٣٠٠,٦٢٧ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- رئيس مجلس إدارة مجموعة الفردان؛
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للتأمين الدولية؛
- نائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛
- نائب رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين؛
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، ورئيس لجنة الاستثمار؛
- مؤسس وعضو مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للسياسة الإدارية ببنك إنفستكورب في البحرين.

سعادة السيد/ عبد الرحمن بن حمد العطية

عضو

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى	
تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٤
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٠,٢٥٪ ١,٠١١,٨١٣ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- نائب رئيس مجلس الأمناء بمنتدى الفكر العربي – عمّان، الأردن؛
- الأمين العام السابق للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
- وكيل وزارة الخارجية السابق؛
- سفير الدولة السابق لدى السعودية وفرنسا وإيطاليا واليونان واليمن وسويسرا وجيبوتي؛
- المندوب الدائم السابق للدولة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (جنيف وروما وباريس)؛
- مالك ورئيس مجلس إدارة شركة موطن للتجارة؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- حاصل على العديد من الأوسمة من فرنسا وإيطاليا واليمن ودول مجلس التعاون والسودان وحائز على جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتميز؛
- حائز على جائزة الدولة التقديرية.

السيد/ عمر حسين الفردان

العضو المنتدب

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٠٢
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم	٠,٢٥٪
المملوكة ٪*	١,٠٢١,٨١٣ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج في جامعة ويبستر في جنيف وحصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في العلوم المالية؛
- الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة الفردان وشركاتها التابعة في قطر وسلطنة عمان؛
- عضو مجلس إدارة الفردان للمجوهرات والفردان للاستثمار والفردان للخدمات البحرية في قطر؛
- نائب رئيس مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للمجلس في البنك العربي المتحد في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- تسلم منصب رئيس مجلس إدارة الترناتيف بنك؛
- عضو مستشار في مجلس إدارة مركز قطر للمال؛
- عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري؛

الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٠٢
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم	٠,٤٥٪
المملوكة ٪*	١,٨٣٧,٥٨٧ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- مالك شركة المها للمقاولات؛
- عضو مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للطابوق الأحمر.

الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم	٠,٢٥٪
المملوكة ٪*	١,٠١١,٨١٣ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- أكمل تعليمه بمنحة من مؤسسة فولبرايت من جامعة كولورادو بولدر؛
- تخرج من جامعة أوكلاهوما في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة مهندس بترول؛
- حاصل على درجة الدكتوراه في تمويل المشاريع من جامعة ليدز بالمملكة المتحدة؛
- رئيس مجلس إدارة الجمعية القطرية للبترول؛
- رئيس مجلس إدارة نادي قطر للبترول؛
- رئيس مجلس إدارة وشريك في شركة نماء العقارية؛
- رئيس مجلس إدارة وشريك في شركة قطر للاستيراد والتصدير؛
- عضو في رابطة رجال الأعمال القطريين؛
- التحق بشركة قطر للبترول في عام ١٩٨٧ – ٢٠١٧؛
- عمل سابقاً في عدة شركات: شركة شل من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٢، وشركة قطر للبترول من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، وشركة (BP) من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣، شركة أنادارکو للبترول من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧، وشركة ميرسك قطر للبترول من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧.

السيد / محمد إسماعيل مندني العمادي

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٤
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	لا يمتلك أي سهم بالبنك التجاري

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرج في جامعة هولي نيمز كاليفورنيا بدرجة بكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد؛
- لديه خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي؛
- تقلد عدة مناصب في البنك التجاري منذ ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٦ ومنها رئيس الخدمات المصرفية ورئيس العمليات ورئيس الخدمات التجارية ورئيس إدارة المخاطر؛
- نائب مدير عام البنك التجاري من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة بنك ألترناتيف في تركيا؛
- الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للاستثمارات العقارية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١؛
- العضو المنتدب السابق لشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام في قطر؛
- عضو سابق بمجلس إدارة الشركة القطرية للاستثمارات العقارية؛
- عضو سابق بمجلس إدارة مؤسسة المناعي؛
- عضو سابق بمجلس إدارة الشركة القطرية للنقل البحري؛
- عضو سابق بمجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية.

شركة قطر للتأمين

عضو

(يمثلها: سعادة السيد/ خلف أحمد المناعي)

(الممثل مستقل وغير تنفيذي، وتم تعيينه في عام ٢٠١٨)

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٠,٨٢٪ ٣,٣٠٩,٧٣١ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة؛
- وكيل الوزارة – بدرجة وزير – وزارة المالية؛
- رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية القطرية للتأمين؛
- عضو مجلس إدارة - شركة قطر للتأمين؛
- عضو اللجنة الإدارية لصندوقي الأقصى والقدس "البنك الإسلامي للتنمية – جدة –"
- عضو سابق في مجلس الشورى، ومجلس إدارة مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، ومؤسسة حمد الطبية.
- رئيس مجلس الإدارة السابق للبنك التونسي القطري، ونائب رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة.

سعادة السيد / صالح عبدالله محمد الابراهيم المناعي

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠١٩
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة ٪*	٠,٣٥٪ ١,٤٣٠,٤٠٠ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة دبلوم في الاقتصاد الدولي من جامعة عين شمس؛
- بدأ مسيرته المهنية في القطاع المصرفي في البنك التجاري منذ عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٣؛

- إلتحق ببنك قطر الوطني في عام ١٩٩٤ وعمل في عدة مناصب: أمين صندوق، موظف مسؤول، مساعد مدير فرع، مدير فرع، مدير فرع المجموعة، مدير فرع الشركات.

٢. التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

٢,١ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة

- يشتمل هذا التقييم على إجمالي ٤٧ سؤالاً، وتمت الإجابة عليها من قِبل أعضاء مجلس الإدارة التسعة؛
- تتضمن الإجابات ٣ خيارات : ١. موافق – ٢. محايد – ٣. غير موافق؛
- أجاب أعضاء مجلس الإدارة التسعة على ٤٠ سؤالاً (٨٥٪) بـ "موافق" من بين إجمالي الأسئلة البالغ عددها ٤٧ سؤالاً؛

٢,٢ التقييم الذاتي للجنة التدقيق والإلتزام

- يعتقد أعضاء اللجنة الثلاثة (١٠٠٪) بأن أداء اللجنة كان "ممتازاً" (أداء اللجنة متميز ويفوق التوقعات)؛
- يشتمل هذا التقييم على إجمالي ٢٧ سؤالاً، وتمت الإجابة عليها من قِبل أعضاء اللجنة الثلاثة؛
- أجاب أعضاء اللجنة الثلاثة على أسئلة التقييم البالغ عددها ٢٧ سؤالاً (١٠٠٪) بـ "موافق".

٢,٣ التقييم الذاتي للجنة المخاطر

- يعتقد أعضاء اللجنة الثلاثة (١٠٠٪) بأن أداء اللجنة كان "ممتازاً" (أداء اللجنة متميز ويفوق التوقعات)؛
- يشتمل هذا التقييم على إجمالي ٢٣ سؤالاً، وتمت الإجابة عليها من قِبل أعضاء اللجنة الثلاثة؛
- أجاب أعضاء اللجنة الثلاثة على أسئلة التقييم البالغ عددها ٢٣ سؤالاً (١٠٠٪) بـ "موافق".

٢,٤ التقييم الذاتي للجنة التنفيذية

- يعتقد أعضاء اللجنة الأربعة (١٠٠٪) بأن أداء اللجنة كان "ممتازاً" (أداء اللجنة متميز ويفوق التوقعات)؛
- يشتمل هذا التقييم على إجمالي ٢٣ سؤالاً، وتمت الإجابة عليها من قِبل أعضاء اللجنة الأربعة؛
- أجاب أعضاء اللجنة الأربعة على ٢٢ سؤالاً (٩٦٪) من أسئلة التقييم بـ "موافق"؛

٢,٥ التقييم الذاتي للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

- يعتقد أعضاء اللجنة الثلاثة (١٠٠٪) بأن أداء اللجنة كان "ممتازاً" (أداء اللجنة متميز ويفوق التوقعات)؛
- يشتمل هذا التقييم على إجمالي ٢٦ سؤالاً، وتمت الإجابة عليها من قِبل أعضاء اللجنة الثلاثة؛
- أجاب أعضاء اللجنة الثلاثة على ٢٤ سؤالاً (٩٦٪) من أسئلة التقييم بـ "موافق"؛

٣. إجتماعات مجلس الإدارة وحضورها:

تاريخ الإجتماع	عدد الحضور
٢٩ يناير ٢٠١٨	٩ أعضاء
٢١ مارس ٢٠١٨	٧ أعضاء
١٧ أبريل ٢٠١٨	٦ أعضاء
٢٨ مايو ٢٠١٨	٧ أعضاء
٢٥ سبتمبر ٢٠١٨	٧ أعضاء
١٧ ديسمبر ٢٠١٨	٨ أعضاء

أعضاء مجلس الإدارة

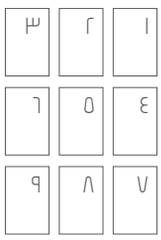

١. **الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني**
رئيس مجلس الإدارة

٢. **السيد/ حسين إبراهيم الفردان**
نائب رئيس مجلس الإدارة

٣. **سعادة السيد/ عبد الرحمن بن حمد العطية**
عضو

٤. **السيد/ عمر حسين الفردان**
العضو المنتدب

٥. **الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني**
عضو

٦. **الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني**
عضو

٧. **السيد / محمد إسماعيل مندني العمادي**
عضو

٨. **شركة قطر للتأمين**
عضو
(يمثلها: سعادة السيد/ خلف أحمد المناعي)

٩. **سعادة السيد / صالح عبدالله محمد الابراهيم المناعي**
عضو

٤.أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

اسم عضو مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق والالتزام	لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	X رئيس اللجنة			
السيد / حسين إبراهيم الفردان	X			X رئيس اللجنة
سعادة السيد / عبدالرحمن بن حمد العطية	X	X		
السيد / عمر حسين الفردان	X			X
الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني			X	
سعادة السيد / خلف أحمد المناعي (ممثل شركة قطر للتأمين)		X		
الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني			X رئيس اللجنة	
السيد / محمد إسماعيل مندني العمادي		X رئيس اللجنة		X
سعادة السيد / صالح عبدالله محمد الإبراهيم المناعي			X	

٥. إجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وحضورها

٥,١ لجنة التدقيق والإلتزام

تاريخ الإجتماع	عدد الحضور
٢٩ يناير ٢٠١٨	٣ أعضاء
١٣ مارس ٢٠١٨	٣ أعضاء
٨ مايو ٢٠١٨	عضوان
١٠ يوليو ٢٠١٨	عضوان
٢٦ سبتمبر ٢٠١٨	عضوان
٢٢ أكتوبر ٢٠١٨	عضوان
٢٧ نوفمبر ٢٠١٨	عضوان
٢٦ ديسمبر ٢٠١٨	٣ أعضاء

٥,٢ لجنة المخاطر

تاريخ الإجتماع	عدد الحضور
٢٥ فبراير ٢٠١٨	عضوان
١٥ مايو ٢٠١٨	عضوان
٢٦ سبتمبر ٢٠١٨	عضوان
٢٩ نوفمبر ٢٠١٨	٣ أعضاء
١٠ ديسمبر ٢٠١٨	٣ أعضاء

٥,٣ اللجنة التنفيذية

تاريخ الإجتماع	عدد الحضور
١٥ يناير ٢٠١٨	٤ أعضاء
٥ فبراير ٢٠١٨	٣ أعضاء
٢٦ فبراير ٢٠١٨	٣ أعضاء
١٩ مارس ٢٠١٨	٤ أعضاء
٩ أبريل ٢٠١٨	٤ أعضاء
٢٣ أبريل ٢٠١٨	٣ أعضاء
٧ مايو ٢٠١٨	٣ أعضاء
١٤ مايو ٢٠١٨	٤ أعضاء
١١ يونيو ٢٠١٨	٤ أعضاء
٩ يوليو ٢٠١٨	٣ أعضاء
٥ أغسطس ٢٠١٨	٣ أعضاء
٣ سبتمبر ٢٠١٨	٤ أعضاء
١٠ سبتمبر ٢٠١٨	٤ أعضاء
٢٤ سبتمبر ٢٠١٨	٤ أعضاء
٨ أكتوبر ٢٠١٨	٤ أعضاء
٥ نوفمبر ٢٠١٨	٤ أعضاء
٣ ديسمبر ٢٠١٨	٤ أعضاء

٥,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

تاريخ الإجتماع	عدد الحضور
١٥ يناير ٢٠١٨	٤ أعضاء
١١ فبراير ٢٠١٨	٤ أعضاء
١٢ مارس ٢٠١٨	٣ أعضاء
٢٦ نوفمبر ٢٠١٨	٣ أعضاء

٦. مكافآت مجلس الإدارة

وفقاً لتقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٨، بلغ مجموع مكافآت مجلس الإدارة عام ٢٠١٨ مبلغاً وقدره ١٨,٥٠٠ مليون ريال قطري، شرط موافقة الجمعية العمومية عليها (بالمقارنة مع ١٨,٥٠٠ مليون ريال قطري في ٢٠١٧).

٧. مكافآت الإدارة التنفيذية

وقد بلغت رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين عام ٢٠١٨ ما مجموعه ٤٦,٧١٠ مليون ريال قطري (بالمقارنة مع ٤٦,٩٢٥ مليون ريال قطري في ٢٠١٧).

٨. بيانات أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد/ جوزيف أبراهام

الرئيس التنفيذي للمجموعة

لا يملك أي أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- إنضم إلى البنك التجاري في يونيو ٢٠١٦ وتم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة؛
- وقبل إنضمامه إلى البنك التجاري، شغل منصب الرئيس التنفيذي في مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية في جاكرتا، إندونيسيا لمدة ثمانية أعوام (٢٠٠٨ – ٢٠١٦)؛
- شغل مناصباً مصرفية دولية وإقليمية متعددة في كل من إندونيسيا وسنغافورة وهونغ كونغ وغانا والمملكة المتحدة والهند، ويمتلك سجلاً حافلاً بالنجاحات في مجال الإدارة العامة، والخدمات المصرفية للشركات والاستراتيجية، وإدارة المنتجات وكذلك الاستحواذ والتكامل؛
- تم تعيينه في منصب نائب رئيس مجلس إدارة ألترناتيف بنك في تركيا (شركة تابعة مملوكة بالكامل).
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد في الإمارات العربية المتحدة (شركة تابعة مملوكة بنسبة ٤٠٪)؛
- تم تعيينه في منصب رئيس مجلس إدارة شركة "أورينت ا المحدودة" وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة "سي بي جلوبال" (المحدودة).

السيد/ ريحان خان

مدير عام تنفيذي، رئيس القطاع المالي

لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد؛
- تدرب في "كي بي إم جي" في لندن وحصل على عضوية معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز؛
- يمتلك ٢٣ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي من خلال العمل في بنك "إتش إس بي سي" في لندن والهند وماليزيا والسعودية؛
- التحق بالبنك التجاري كرئيس للقطاع المالي في ٢٠١٣؛
- عضو مجلس إدارة "أورينت ا" و"سي بي كيو فاينانس" و"سي بي جلوبال" وشركة البنك التجاري للخدمات المالية.

السيد/ راجوشان بودهيراجو
مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع الخدمات المصرفية الشاملة
لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية
- تخرج من مدرسة المناجم الهندية، حاصلاً على بكالوريوس في هندسة النفط؛
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الهندي للإدارة في كالكاتا؛
- انضم للبنك التجاري سنة ٢٠١٤ في منصب مدير عام تنفيذي ورئيس الخدمات المصرفية الشاملة؛
- شغل سابقاً منصب مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في بنك دبي الإسلامي، دبي، الإمارات العربية المتحدة؛
- عمل بالبنك التجاري سابقاً في منصب مدير عام تنفيذي ورئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من ٢٠٠٨ حتى سبتمبر ٢٠١٢؛
- مدير عام ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمستهلكين، البنك الوطني العربي، المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٠٦ ورئيس أصول الأفراد في سبتمبر ٢٠٠٢؛
- عمل في "ستي قروب" في الهند، وسنغافورا وبولندا وهنغاريا لمدة ١٣ عاماً (١٩٨٩ – ٢٠٠٢)؛
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة "أورينت ا لميتد".

الشيخ جاسم سعود عبد العزيز حمد آل ثاني
مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع رأس المال البشري
لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية
- يحمل الشيخ جاسم شهادتي الماجستير في الإدارة الاستراتيجية من HEC باريس وبكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة قطر؛
- يمتلك الشيخ جاسم خبرة واسعة بقيادة مهام الموارد البشرية بما فيها إدارة عمليات الموارد البشرية في شركة ميرسك- قطر عقد شراكات مع وحدات عمل تجارية أساسية في ميرسك الدنمارك؛
- كما تولى الشيخ جاسم قيادة مشروع التقطير في ميرسك؛
- انضم الشيخ جاسم إلى البنك التجاري بعد عمله في شركة نفط الشمال التي تولى فيها منصب مدير العلاقات العامة والاتصالات.

السيد/ بارفيز خان
مدير عام تنفيذي، الاستثمار والاستراتيجية
يملك ٤٥,١٨٩ سهماً من أسهم البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية
- حصل على بكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة عليكرة الإسلامية؛
- التحق بالبنك التجاري في عام ١٩٩٤ وكان مسؤولاً عن تأسيس إدارة الاستثمار بالبنك؛
- يمتلك خبرة تفوق ٢٠ عاماً في خدمات الخزينة والأسواق الرأسمالية والخدمات المصرفية الاستثمارية؛
- حصل على دبلوم في الأسواق الرأسمالية الدولية من "نيويورك انستيتيوت أوف فينانس"؛
- عضو مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات المالية وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة سي بي جلوبال.

السيد/ فهد بادار
مدير عام تنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية الدولية
يملك ٢,٨٩٦ سهماً من أسهم البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية
- يمتلك السيد/ فهد بادار خبرة مهنية في البنك التجاري تزيد عن ١٨ عاماً؛
- شغل عدداً من المناصب القيادية مثل مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الشاملة، مدير عام تنفيذي - القطاع الحكومي، ومدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الدولية. فضلاً عن عددٍ من المناصب العليا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات؛
- حصل السيد/ فهد بادار على درجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة "بانجور" ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة "درهام" في المملكة المتحدة؛
- عضو مجلس إدارة ألترناتيف بنك "ايه بنك" في تركيا؛
- عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد.

السيدة / ليوني روث ليذبريدج
مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع العمليات
لا تملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة "سوينبرن" للتكنولوجيا، ودرجة الماجستير في العلوم التطبيقية (الابتكار وإدارة الخدمات) من جامعة "رميت"، ودبلوم الدراسات العليا في تعليم الكبار من جامعة "ملبورن"، ودرجة البكالوريوس في العلوم التطبيقية من "جامعة نيو ساوث ويلز":
- إلتحقت بالبنك التجاري وشغلت منصب رئيس قطاع العمليات في ٤ يوليو ٢٠١٧:
- قبل إنضمامها للبنك التجاري شغلت منصب الرئيس التنفيذي لبنك أستراليا ونيوزلندا رويال بكمبوديا:
- تقلدت عدداً من المناصب القيادية في مجموعة أستراليا ونيوزلندا المصرفية لفترة تمتد لأكثر من عشر سنوات، ومنها: منصب الرئيس الإقليمي لقطاع المخاطر، والخدمات المصرفية المؤسسية والدولية في شنغهاي (٢٠١٤ – ٢٠١٦)، ورئيس قطاع المخاطر في بنك أستراليا ونيوزلندا بجاكرتا، أندونيسيا (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، رئيس التكامل والتمكين في بنك أستراليا ونيوزلندا بجاكرتا، أندونيسيا (٢٠٠٨ – ٢٠١٠)، ورئيس المخاطر بالإنابة، قسم آسيا والمحيط الهادي، مجموعة أستراليا ونيوزلندا المصرفية في ملبورن (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨)، مدير عام المخاطر، الصين، شنغهاي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦)،مدير أول للمخاطر، ورئيس الاستراتيجية ومخاطر الأعمال، ملبورن (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥):
- شغلت منصب المستشار الرئيسي لمجموعة "بي إيه الإستشارية" لمدة عامين (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢).
- شغلت منصب مستشار أول في مجموعة "اس ام اس الإستشارية" (١٩٩٩ – ٢٠٠٢):
- رئيس التطوير التنظيمي وإدارة الجودة لشركة "زيبو مورغان انسلتيتورز" بالصين لمدة عامين (١٩٩٧ – ١٩٩٩):
- تولت عدة مناصب خلال ١٢ عاماً (١٩٨٤ – ١٩٩٦)، بما في ذلك منصب مدير عام في شركة "أباريل فابريك داي هاوي برادميل تكستايل المحدودة":
- عضويتها السابقة في مجالس الإدارات: عضو مجلس إدارة في جمعية البنوك بكومبوديا، ورئيس لجنة التعليم (٢٠١٦ – ٢٠١٧)، عضو مجلس إدارة في مركز أندونيسيا واستراليا (٢٠١٤ – ٢٠١٦). عضو مجلس إدارة في غرفة التجارة الأسترالية فى شانغهاى (٢٠١٥ – ٢٠١٦)، نائب الرئيس وعضو مجلس إدارة في مجلس أعمال أندونيسيا وأستراليا (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، عضو مجلس إدارة في المجلس الإستشاري للخدمات المالية، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك) (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨).

السيدة / كيمبرلي آن ريد
مدير عام تنفيذي، الهيكلة التنظيمية والقيادة الاستراتيجية
لا تملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- إنضمت للعمل لدى البنك التجاري في مارس ٢٠١٧:
- حاصلة على درجة الماجستير في الإدارة العامة من كلية كينيدي بجامعة هارفارد في كامبريدج، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١)، وعلى درجة البكالوريوس في القانون (مع مرتبة الشرف) والآداب (مع مرتبة الشرف) من جامعة ملبورن (١٩٩٢) بأستراليا:
- مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد بجامعة ملبورن، ومن المتوقع الحصول على الدرجة بحلول عام ٢٠١٩:
- تم قبولها لتولي منصب محام ووكيل قضائي من المحكمة العليا في ولاية فيكتوريا، أستراليا الجنوبية، نيو ساوث ويلز، المحكمة العليا في أستراليا:
- قبل إنضمامها للبنك التجاري، عملت في منصب المستشار الأساسي في هامبتون ريد – الهيكلة التنظيمية والقيادة الاستراتيجية (مايو ٢٠١٤ – ٢٠١٧):
- تولت منصب المدير التنفيذي للموارد البشرية والتطوير لدى "كينج آند وود ميلسونز" (يناير – يوليو ٢٠١٣):
- عملت في منصب باحث مساعد في مركز "هاوزر" للمنظمات غير الربحية بكلية كينيدي بجامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١- ٢٠١٢):
- تقلدت عدة مناصب قيادية في مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية لمدة ثمانية أعوام في آسيا والمحيط الهادي وأوروبا وأمريكا ومنها: منصب مدير عام لإدارة الموارد البشرية في هونغ كونغ والصين (٢٠٠٧ – ٢٠١٠)، ومنصب مدير عام للموارد البشرية للعمليات والتكنولوجيا والخدمات المشتركة في الهند وملبورن (٢٠٠٤ – ٢٠٠٧)، ومنصب رئيس العلاقات في مكان العمل (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤):
- تولت عدة مناصب أخرى منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٢: مستشار أول في "هينتون آند أسوشيتس" (١٩٩٧ – ٢٠٠٠)، ومساعد أول في مكتب "آرثر روبنسون وهيدرويكس" للمحاماة (المعروف حالياً بـ "آلنز")، مسؤول أول السياسة في "ناتيف تايتل يونت" - لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (١٩٩٥ – ١٩٩٧)، قاضي مساعد بالمحكمة الفدرالية بأستراليا (١٩٩٤ – ١٩٩٥)، ومحامٍ متدرب في مكتب "آرثر روبنسون وهيدرويكس" (١٩٩٣ – ١٩٩٤).

السيدة/ رنا صلات

مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي

تملك ١,٣٢٨ سهماً من أسهم البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرجت من جامعة قطر عام ١٩٩٦ حاصلةً على شهادة في اللغة الإنجليزية؛
- إلتحقت بالعمل لدى البنك التجاري عام ١٩٩٦ كمتدرّبة في قسم الخدمات المصرفية للأفراد وتمت ترقيتها إلى منصب مساعد مدير إدارة المخاطر؛
- تمت ترقيتها عدة مرات بعد ذلك: مدير إدارة المخاطر الإئتمانية عام ٢٠٠٣ ورئيس إدارة ورقابة الإئتمان عام ٢٠٠٥ ورئيس علاقات العملاء عام ٢٠٠٨ ورئيس رقابة الإئتمان عام ٢٠٠٩ ومساعد مدير عام ورئيس ضوابط المخاطر عام ٢٠١١ ومدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر عام ٢٠١٣؛
- لديها خبرة ٢٠ سنة في الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر لدى البنك التجاري؛
- تولت منصب رئيس قطاع المخاطر من أبريل ٢٠١٣ حتى يناير ٢٠١٨، حيث يتمركز دورها الرئيسي في تأسيس إطار فعّال ومتكامل لإدارة المخاطر على مستوى البنك التجاري ككل، بما يضمن إدارة كافة المخاطر بشكل فعّال (بما في ذلك المخاطر الإئتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المتعلقة بحوكمة الشركات والمخاطر الرقابية) في إطار قواعد درجة تحمل المخاطر واللوائح الحكومية؛
- تتولى حالياً منصب مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي، حيث تتولى تطوير استراتيجيات وسياسات وإجراءات التدقيق الداخلي ووضعها حيز التنفيذ، فضلاً عن تقديم آراء وتوصيات مهنية مستقلة حول مسائل المخاطر والإلتزام ذات الأهمية.

السيد / أميت ساه

مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الاستهلاكية

لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الهندي للإدارة في أحمد آباد بالهند، ودرجة البكالوريوس في الهندسة من المعهد الهندي للتكنولوجيا في روركي بالهند؛
- إنضم للعمل بالبنك التجاري في ديسمبر ٢٠١٦؛
- وبدوره الحالي، يعد السيد أميت مسؤولاً عن إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بالبنك التجاري، والتركيز على وضع وتنفيذ استراتيجية نمو لتحقيق الأرباح المستدامة من خلال تطبيق القيم الرائدة في السوق، وتعزيز تجربة العملاء، وتحسين الكفاءات التشغيلية؛
- يمتلك السيد أميت خبرة سابقة في قطاع الخدمات المالية، وقد استفاد من خبرته بالعمل في مناطق جغرافية متعددة وعبر وحدات وظيفية مختلفة؛
- قبل إنضمامه للبنك التجاري، عمل لدى "سيتي بنك" لأكثر من ٢٨ عاماً، تقلّد فيها مناصباً متعددة من ضمنها: منصب المدير الإقليمي لتايلاند وروسيا ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

السيد / حسين علي العبدالله

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع التسويق

لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في هندسة البترول من جامعة كولورادو للمعادن في جولدن بولاية كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال (٢٠٠٧) من جامعة قطر، ويعمل حالياً على إتمام رسالة الماجستير بعنوان "تطبيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي" من المملكة المتحدة؛
- إنضم للعمل لدى البنك التجاري في يوليو ٢٠١٧ في منصب مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع التسويق؛
- قبل إلتحاقه بالبنك التجاري، شغل منصب المدير العام، الخدمات المصرفية الشخصية (٢٠١٢ – ٢٠١٧) في بنك بروة، الدوحة، قطر؛
- تقلد عدة مناصب لفترة ١٣ عاماً (١٩٩٩- ٢٠١٢) في بنك "اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود"، الدوحة، قطر.

السيد / بول جوسيا

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع المخاطر بالإنابة

لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية من كلية الشؤون الدولية والعامة من جامعة كولومبيا، نيويورك؛
- حصل على درجة البكالوريوس في الآداب من جامعة فوردام، نيويورك؛
- إلتحق بالبنك التجاري في عام ٢٠١٠ وشغل منصب رئيس الائتمان الدولي، ثم تم تعيينه في منصب رئيس الإئتمان في عام ٢٠١٦، ومنصب مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع المخاطر في عام ٢٠١٨؛
- تم تعيينه كعضو في مجلس إدارة "الترناتيف بنك" بتركيا في عام ٢٠١٦؛

- يتمتع بخبرة تفوق ٢٥ عاماً في تأسيس وإدارة فرق المخاطر والرقابة في قطاع البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية في المملكة المتحدة، وأوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا.
- تشمل المناصب السابقة: مدير تنفيذي، "يو بي اس بنك للاستثمار" المملكة المتحدة؛ ومناصب قيادية في مجال الإئتمان وتطوير الأعمال في "بنك أوف أمريكا" في كل من نيويورك، ولندن ومدريد وغيرها.

السيد / عبدالله أحمد الفضلي
مساعد مدير عام أول، رئيس الإلتزام
لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة؛
- شغل منصب رئيس قطاع رأس المال البشري سابقاً؛
- إنضم للبنك التجاري بمنصب رئيس استراتيجية وعمليات التدقيق الداخلي؛
- قبل الانضمام إلى البنك التجاري، تولي رئاسة التدقيق الداخلي في بنك بروة.

٩. هيكل الملكية

وفقاً للمادة (٧) من النظام الأساسي للبنك التجاري، لا يحق لأي فرد (سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً) أن يملك أكثر من ٥٪ من مجموع أسهم البنك إلا من خلال الميراث وذلك باستثناء (١) جهاز قطر للاستثمار أو شركة قطر القابضة ذ.م.م. أو أي من شركاتهما الزميلة و(٢) بنك الحفظ أو بنك الإيداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار إيصالات إيداع عالمية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت حصة مالكي أسهم البنك من القطريين (سواء كانوا أفراداً أو شركات) ٨٤,٠٨٪ فيما بلغت حصة المستثمرين الأجانب ١٥,٩٢٪.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت نسبة مساهمة شركة قطر القابضة ذ.م.م. ١٦,٦٧٪ من أسهم البنك. ولا يمتلك أي أفراد أو كيانات أخرى أكثر من ٥٪ من أسهم البنك بطريقة مباشرة.

١٠ إفصاحات عامة

إلتزم البنك التجاري بكافة أحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وسعياً لتحقيق الشفافية، يلتزم البنك بشكل تام بكافة متطلبات الإفصاح بما في ذلك الإعلان عن المعلومات المالية عن طريق بورصة قطر والهيئات الرقابية الأخرى، حيث تكون هذه المعلومات والبيانات المعلنة دقيقة وغير مضللة.

وبعد إجراء الدراسات اللازمة، قام البنك التجاري في العام ٢٠١٨ بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IFRS٩)، وفقاً لأفضل ممارسات حوكمة الشركات والمنهج التقليدي، وهو ما نتج عنه تكلفة يتم خصمها دفعة واحدة بقيمة تزيد عن ١,٥ مليار ريال قطري.

١١. المخالفات

بلغ إجمالي الغرامات المفروضة من مصرف قطر المركزي على البنك خلال عام ٢٠١٨، ٢,٧٠٠,٠٠٠ ريال قطري تشمل مختلف القطاعات في البنك.

لم يتم فرض أي مخالفات أو غرامات بسبب عدم الإلتزام بنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية من شأنها أن تؤثر على مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

١٢. النزاعات

تم رفع عدد محدود من القضايا القانونية ضد البنك خلال عام ٢٠١٨، ويتم الدفاع عن كافة هذه القضايا بحسب الإجراءات المناسبة. ويتم التعامل مع كافة النزاعات والدعاوى القضائية التي يكون البنك طرفاً فيها، وتتم متابعتها من قبل الإدارة القانونية للبنك. وتُرفع هذه الحالات وآخر المستجدات بشأنها إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للاطلاع عليها واتخاذ القرار المناسب.

١٣. النطاق

يتألف البنك التجاري من مجموعة من الشركات بما في ذلك الشركات التابعة الخارجية والمحلية، والتي تعمل من خلال شركات مستقلة في قطر وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

يمارس البنك التجاري إشرافه ورقابته من خلال تبني السياسات الإدارية التي تتناسب مع أنشطة كل شركة وموقعها الجغرافي، مع مراعاة متطلبات الحوكمة المحلية.

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادىء الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي

رقم البند	عنوان البند	رقم الفقرة	بيان	الإفصاح
١	ملكية الأسهم	١,١	توزيع الملكية بحسب الجنسية	محلي ٨٤,٠٨٪ وجنسيات أخرى ١٥,٩٢٪
		١,٢	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين	مجموع عدد المساهمين: ٣,٢٢٢ وإجمالي عدد الأسهم: ٤٠٤,٧٢٥,٣٧٥ (في نهاية ديسمبر ٢٠١٨).
		١,٣	ملكية الحكومة	٢٠٪
		١,٤	المساهمين الرئيسين (المساهم الذي يمتلك حصة ملكية أو حقوق تصويتية بنسبة تفوق ١٠٪)	قطر القابضة (ذ.م.م.) (١٦,٦٧٪)
		١,٥	المساهمين المالكين (نسبة تفوق ٥٪)	لا يوجد (باستثناء شركة قطر القابضة)
٢	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	٢,١	تفصيل دقيق لوظائف مجلس الإدارة	الفقرة ٣ من تقرير الحوكمة
		٢,٢	المعاملات التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة	الفقرة ٢,٥ و ٣,٥,٣ من تقرير الحوكمة
		٢,٣	أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وصلاحياتهم، وصفات تمثيلهم، ومعلومات تفصيلية عنهم، بما فيها العضوية في مجالس إدارة مؤسسات مالية أخرى، والمناصب والمؤهلات، والخبرة	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
		٢,٤	أعداد وأسماء الأعضاء المستقلين	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
		٢,٥	فترة العضوية وتاريخ بداية كل فترة	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
		٢,٦	تدريب أعضاء مجلس الإدارة وإرشاد الأعضاء الجدد	الفقرة ٣,٤ من تقرير الحوكمة
		٢,٧	ملكية الأعضاء من أسهم البنك	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
		٢,٨	نظام انتخاب الأعضاء	الفقرة ٣,٣ من تقرير الحوكمة
		٢,٩	تداول الأشخاص المطلعين	موقع بورصة قطر
		٢,١٠	عدد اجتماعات مجلس الإدارة وتاريخها	الفقرة ٣,٦ وقسم الإفصاح (٣) من تقرير الحوكمة
		٢,١١	سجل حضور الأعضاء في الاجتماعات	قسم الإفصاح (٣) من تقرير الحوكمة

رقم البند	عنوان البند	رقم الفقرة	بيان	الإفصاح
		٢,١٢	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
		٢,١٣	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية	قسم الإفصاح (٧) من تقرير الحوكمة
		٢,١٤	سياسة البنك المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	الفقرة ٤,٤ من تقرير الحوكمة.
		٢,١٥	أسماء كبار المسؤولين الرئيسيين وملخص السيرة الذاتية عن كل واحد منهم	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
		٢,١٦	الحصص التي يملكها كبار المسؤولين الرئيسيين	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
		٢,١٧	لائحة المبادىء الأخلاقية للأعمال التجارية	الفقرة ٢,٤ من تقرير الحوكمة
٣	لجان مجلس الإدارة	٣,١	أسماء اللجان المنبثقة عن المجلس	قسم الإفصاح (٤) من تقرير الحوكمة
		٣,٢	وظائف ومهام كل لجنة	الفقرة رقم ٤ من تقرير الحوكمة
		٣,٣	أعضاء كل لجنة	قسم الإفصاح (٤) من تقرير الحوكمة
		٣,٤	الحد الأدنى لعدد الإجتماعات بالسنة	الفقرة رقم ٤ من تقرير الحوكمة
		٣,٥	العدد الفعلي للإجتماعات	الفقرة رقم ٤ من تقرير الحوكمة
		٣,٦	حضور أعضاء اللجان	قسم الإفصاح (٥) من تقرير الحوكمة
		٣,٧	إجمالي مكافأة الأعضاء	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
		٣,٨	أعمال اللجان خلال الفترة المعنية	الفقرة رقم ٤ من تقرير الحوكمة
٤	حوكمة البنك	٤,١	قسم مستقل ضمن التقرير السنوي	التقرير السنوي للبنك التجاري لعام ٢٠١٨.
		٤,٢	الإشارة إلى دليل حوكمة البنك	الفقرة ٢ من تقرير الحوكمة.

رقم البند	عنوان البند	رقم الفقرة	بيان	الإفصاح
٥	مدققي الحسابات	٥,١	رسوم التدقيق	٨٠٠,٠٠٠ ريال قطري لعام ٢٠١٨.
		٥,٢	خدمات المدققين الخارجيين التي تندرج خارج نطاق التدقيق ورسوم كل منها	مبلغ إجمالي بقيمة ٧٢,٣٠٠ ريال قطري (للخدمات الضريبية والتدريبية)
		٥,٣	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	الفقرة ٩,٣ من تقرير الحوكمة
٦	أمور أخرى	٦,١	معاملات الأطراف ذوي العلاقة	تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي والبيانات المالية الموحّدة للبنك لعام ٢٠١٨ – إيضاح رقم ٣٩
		٦,٢	الموافقة على إجراءات تعاملات الأطراف ذوي العلاقة	الفقرة ٢,٥ من تقرير الحوكمة
		٦,٣	وسائل الاتصال مع المساهمين والمستثمرين	الفقرة ٢,٢ من تقرير الحوكمة
		٦,٤	إدارة المخاطر	الفقرة ٧ من تقرير الحوكمة
		٦,٥	مراجعة عملية وإجراءات الرقابة الداخلية ونشر البيانات المالية	يحتوي تقرير الحوكمة على مراجعة الضوابط الداخلية الفقرة رقم (٩). تم نشر النتائج المالية للبنك عن عام ٢٠١٨ باللغتين العربية والإنجليزية في الصحف المحلية، كما تم نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك
		٦,٦	بيان مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة	الفقرة ٣ من تقرير الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة
		٦,٧	استقلالية الأعضاء وتعاملات الأطراف ذات العلاقة	الفقرة ٢,٥ من تقرير الحوكمة
		٦,٨	تقييم دوري للمجلس واللجان والأعضاء	الفقرة ٣,٤ وقسم الإفصاح (٢) من تقرير الحوكمة